

الصراع بين العهد والقطبان في ظل الحكومة الجديدة

إذا كان تشكيل حكومة تقي الدين الصلح قد بين أن باستطاعة العهد تخطي أزمة وزارية - بدت لاسباع شبيهة مستعصية - فإن ما فجرته جلسات المجلس النيابي المخصصة لسماع بيان الحكومة ومناقشته والاقتراع على الثقة من صراعات ، قد أنشأ بين أن أزمة التحالف السياسي الحاكم هي أعمق جذورا وأبعد مدى من أن يمكن تجديدها بمجرد تشكيل حكومة ائتلافية حتى ولو ضمت ربع المجلس ومثلت جميع الكتل النيابية !

من هذه الزاوية ينبغي النظر الى بعض الكلمات التي القيت في البرلمان وفي مقدمتها خطاب صائب سلام . لقد حرص رئيس الحكومة السابق على أن يبدو كلامه نوعا من المراجعة لمجمل الفترة الصعبة من عهد العهد الحالي ، لكنها مراجعة انتت - مثلا كان متوقعا لها أن تكون - حكومة بالمصالح التي يحلها صاحبها ويحدود « الاضرار » التي سببتا آخر كواحد من اقطاب الاقطاع السياسي الرئيسيين . فهو لا يكاد يرى من مساوئ الفترة الممتدة بين أيلول ١٩٧٠ ونيسان ١٩٧٢ ، سوى رفض مطلبه باقالة قائد الجيش صبيحة العاشر من نيسان ومخاطر « عودة الاشباح » والمراقبة على النفلون ! هذه الرؤية الجزئية الخاصة لما حفلت به السنتان والنصف الماضيتان من وقائع الصراع - الدامي في اغلب الاحيان - بين السلطوية ووسع الكتل والمصالح الجماهيرية ، هي الرؤية الوحيدة التي يستطيع ممارستها من كان شريكا في الاختيارات السياسية الرئيسية التي شكلت ديسور الحكم خلال الفترة المذكورة .

فيما شرف صائب سلام ، وفي ظل حكومته ، نفذت السلطة سياسة ترابطة الجوانب محكمة الخلفات : من التطويق التدريجي ، العسكري والسياسي ، للمقاومة الفلسطينية .. الى تصعيد وتيرة الاستسلام أمام العدو الإسرائيلي في احتلاله الدائم للجزء الحدودي من الجنوب واجتياحه المتكرر برا وبحرا وجوا لمختلف المناطق اللبنانية ... الى الانخراط السافر في معسكر الرجعية العربية ... الى القمع الديموي للتضالات الديمقراطية ، الاجتماعية والسياسية ، وتوجيه الضربات المتلاحقة للحركة الوطنية .. الخ ..

لذا كان طبيعيا ان لا تنسج ذاكرة صائب سلام ، وهو يراجع وقائع الفترة التي كان خلالها شريكا في الحكم ، لما هو أكثر من خلاصة معقائد الجيش وكتابة الاشباح والتلفون ولذا كان طبيعيا أيضا أن يقتصر التقه الذاتي لسياسة القمع التي مارسها الى مجرد اشارة عابرة وخجولة « لبعض المظلومين » من الملعين المرويين ، وهو ظلم تحمل مسؤوليته الاجهزة التي زودت رئيس الحكومة الاسبق بمعلومات خاطئة ! اما عملية الصرف الكيفي الجاعسي للئات المعلمين فقد كانت

في محلها « تطبيقا ضروريا للقانون » ! وأما مجازر غندور ومزارعي النبع ومصادرة حق النظار ونشريد آلاف الطلاب ومحاولات الفاء الحباة الحزبية في البلاد .. اما هذه « التفاصيل » كلها فلا تجد مكانا ولو عابرا في حديث صائب سلام !

إذا كان البعض قد رأى في خطاب رئيس الحكومة السابق عملا بارعا أخرجه « بطلا » او « بريئا » على الأقل من مسؤولية ما ارتكبه خلال فترة مشاركته في الحكم ، فلا بد من القول ان مثل هذه الرؤية تنطوي على انسباق غير مبرر مع ادعاءات الخطاب وبهوراته والاهام التي يحاول صاحبه زرعها في ذهن الرأي العام الشعبي ... فلا شيء يعفي صائب سلام من مسؤوليته عن السياسة التي شارك في وضعها وتنفيذها . والواقع انه كان في الجلسة الأخيرة للبرلمان مثله عندما كان يظل من على شاشة التلفزيون ، المدافع الأمين عن مصالح الطبقة المسيطرة والمجلس « لرسالة الذود عن النظام في وجه المخربين » !

من هنا تتحدد بالضبط الزاوية التي ينبغي النظر من خلالها الى خطاب صائب سلام ، بعيدا عن الاهام التي نعول على إمكانية انتقاله من موقعه الأصلي والفعلية التي موقع التحالف مع بعض مطالب الحركة الشعبية وقضاياها !

ان اهمية الخطاب تنبع فقط من كونه يأتي ، في امتداد استقالة صاحبه صبيحة العاشر من نيسان ، اعلانا صريحا عن بلوغ الصراعات الفوقية بين كل السلطوية السياسية ومحاورها الرئيسية درجة من الانحدار سوف تطبع بطابعها دون شك كل الفترة المتبقية من عهد العهد الحالي .

لقد كانت معركة رئاسة السفين موجهة في الاصل ضد صيغة الحكم الشهابية التي امتدت اثني عشر عاما والتي نهضت ، في عهدي فؤاد شهاب وشارل حلو ، على التحالف المتين بين مركز رئاسة الجمهورية وبين الاجهزة التنفيذية - المدنية وغير المدنية - مع ملحق سياسي كانت عناصره جاهزة للموالة دائما ضمن الاجنحة الثانوية من الاقطاع السياسي (مع استثناءات قليلة بالطبع) . ومن هنا كان العهد الحالي يبدو ، في الفترة الاولى لقيامه ، منجها نحو اعادة الاعتبار الى اقطاب الاقطاع السياسي الرئيسيين وتأمين عودتهم الى الحكم موزعا عليهم جميعا بعد سنوات الاستبعاد الشهابي الطويلة .

لكن التطور الفعلي لاتجاهات السلطوية خلال العامين والنصف الماضيين ، اتخذ في الواقع وجهة مختلفة . لقد كان على السلطة ان تحمي الاختيارات السياسية الرئيسية التي التزمها تعبيرا عن المصالح المباشرة للطبقة المسيطرة ... كان عليها أن تدافع عن سياسة التخالف الوطني في تعاطيها مع العدو الاسرائيلي والوضع العربي والمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية .. وكان عليها ان تحمي مصالح طبقة بورجوازية

مصرفية تجارية تدفع بها ازمنها الى الانغلاق على ايست المطالب الديمقراطية والاجتماعية .. ولم يكن أمام السلطة من سبيل لذلك سوى استعادة وحدتها حول مركز التقرير الرئيسي واعادة الاعتبار كاملا لاجهزة قمعية ولد العهد الحالي في الاصل متناقضا مع رموزها الشهابية السابقة . ذلك هو الجذر الحقيقي لظاهرة طغيان التسلط الفردي على الحكم التي بلغت ذروتها خلال العام الاخير بشكل خاص .

ولم يكن هذا الاتجاه لنمو الا على حساب مشاركة الاقطاب الرئيسيين من الانتعاش السياسي في الحكم الفعلي . والواقع ان صائب سلام كان - قبل العاشر من نيسان - اخر من تبقى من « المشاركين » بينما التفتت تصاعد في صفوف الاقطاب الاخرين ويزداد تبلورا في وجه العهد . وقد انت الفارة على بيروت - وما تلاها - توضع حدود « المشاركة » المقبولة حتى ممن لعب الدور الرئيسي في معركة رئاسة السفين . كان ما جرى ليلة العاشر من نيسان انضام وخطر من ان يحمل مسؤوليته اقطاعي سياسي كصائب سلام لا يستطيع ان يفسخ الطرف عن جمهوره الانتخابي المعرض لتأثيرات المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية . لذا وقف مطالب باخراج الفضيحة على نحو ينحله إمكانية النصل النسبي على الأقل من مسؤوليتها ، ومن هنا كانت مطالبته باقالة قائد الجيش .

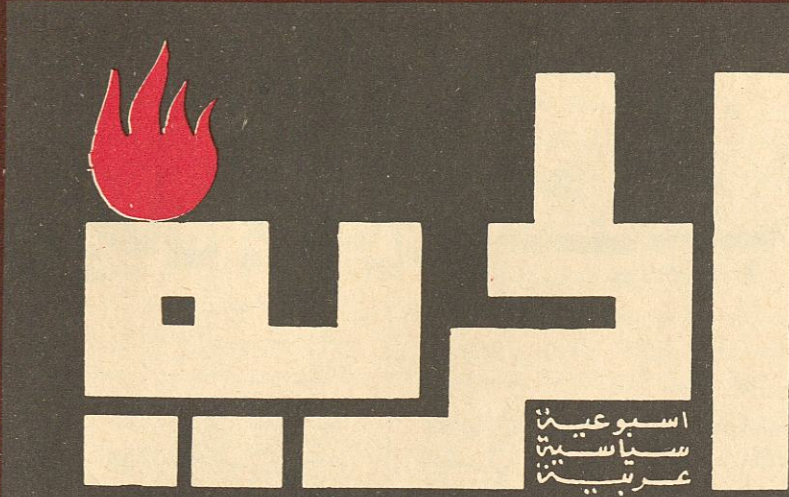
لكن السلطة رفضت الاخذ باخراج قد يضع موضع الشك صلابته اختيارها السياسي الرئيسي : الرضوخ للضغط الاسرائيلي والنخبط لنصفية المقاومة ، وقد نصيب وحديها وسعة جهاز القمع الرئيسي الذي تمككه . كذا لم يعد أمام صائب سلام سوى واحد من اخنايين : اما القبول « بممارسة » الحكم كدخول يجري استعمله لتنفيذ سياسة اصبح واضحا انها تضع في قفص اخراج مقلد أمام جمهوره الانتخابي ، واما الاستقالة . وفي اجواء تعليق الحكم الناتج عن حملة أبار وما انتهت اليه من فشل ، تحولت استقالة صائب سلام الى عامل مساعد على تفجير معركة « المشاركة » مع العهد . وإذا كانت حكومة تقي الدين الصلح قد انت تحول في تركيبها بعض نتائج واصداء تلك المعركة ، فإن ما جرى في جلسات المجلس النيابي الاخير كان واضح الدلالة على ان تشكل الحكومة الجديدة حول صيغة الحكم في السنوات السابقة من غير العهد . فخطاب صائب سلام ، وكلمة فؤاد لحود ، ونصريحات الاقطاب السابقة واللاحقة التي تعكس انسحابهم جميعا من مسؤولية حكومة الـ ٢٢ ، كلها اشارات تنبئ بطبيعة الاستقطابات المتأخرة التي سوف يشهدها صفوف التحالف الحاكم .

ان الموقع الهامشي الذي احتلته الحكومة الجديدة في مناقشات جلسات الثقة يدل على ان الصراع سوف يبقى محتدما ، من فوقها وبالرغم من تمثيلها لجميع الكتل النيابية ، بين طرف يمثل تحالف رئاسة الجمهورية مع الاجهزة التنفيذية المدنية وغير المدنية ويرى في تكريس هيمنته المطلقة على السلطة السياسية الطريق الوحيد لمواجهة مسؤوليات الدفاع عن مصالح الطبقة المسيطرة وحماية نظامها ، وبين طرف يشمل رؤوس الاقطاع السياسي المتضرر من طغيان طابع التسلط الفردي وهيمنة الاجهزة ، ويجد نفسه مجبرا بالتدريج على خوض معركة العودة الى الحكم ليس ضمن اطار لعبة تبديل الوزارات فقط بل في مواجهة العهد أساسا .

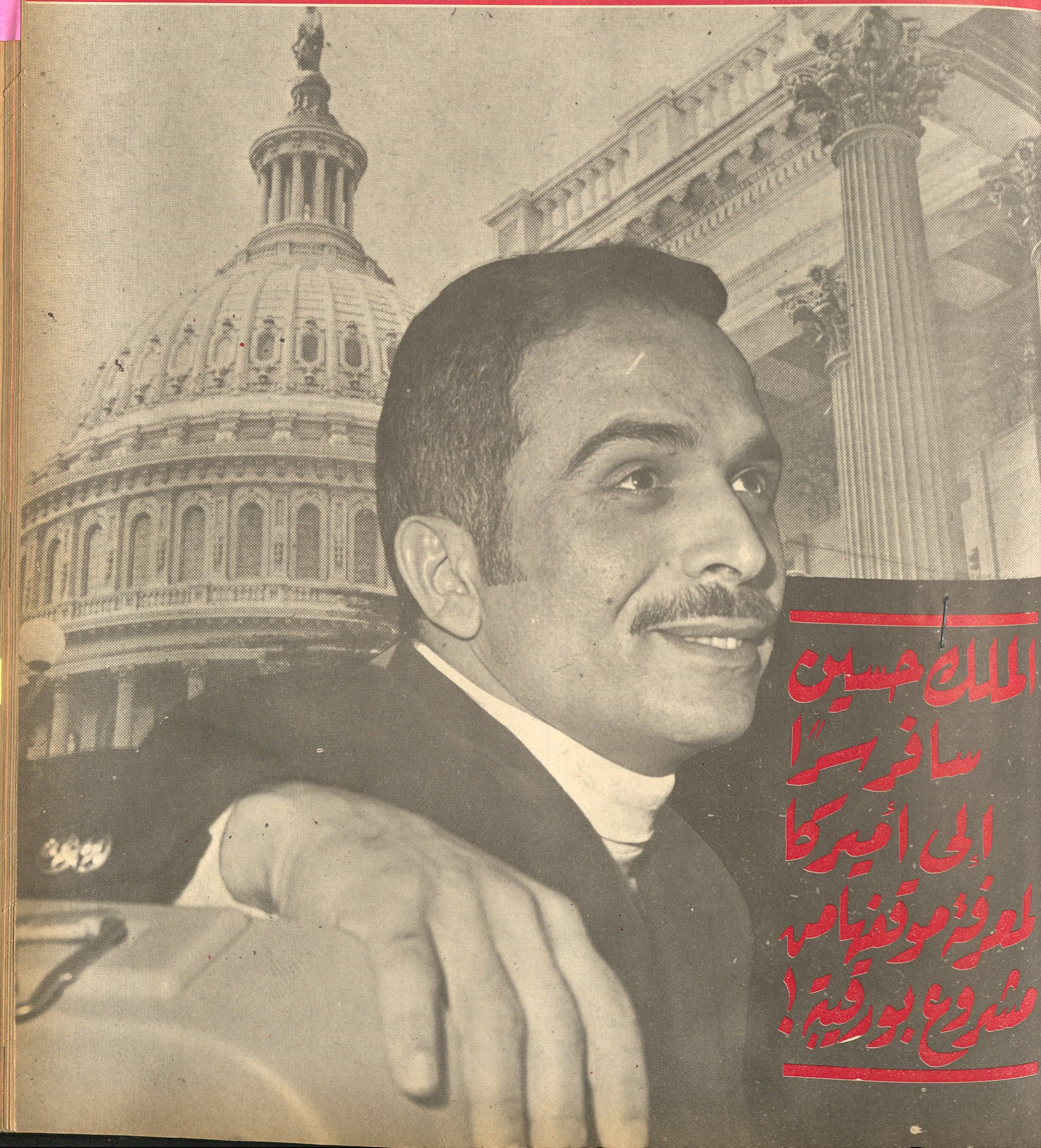
إذا كان هذا الصراع ينتسب أساسا بين كل يشدها الانتهاء الى طبقة مسيطرة واحدة في النهاية ، الا انه يضع التحالف السياسي الحاكم في دوامة أزمة مستمرة تستطيع الحركة الشعبية في اجوائها تصعيد نضالها لاكتساب مواقع جديدة على صعيد العمل الوطني والديمقراطي .

في هذا العدد :

- وثائق هامة عن استملاك الأراضي في القدس .
- تونس : القمع البورقيبي والعنف العنبر !
- المغرب : محاكمة القبطية تحول الى محاكمة سياسية للنظام الملكي .
- الحركة الشعبية : نداء لوقف صراعات الدم .
- حول التطورات العمالية الأخيرة في لبنان .



بيروت - الاثنين ٦/٨/١٩٧٣ - العدد ٣١ - السنة ١٣ - المجلد ٢٥ - ل.٠



الملك حسين
سافر سرا
الى اميركا
لمعرفة موقفها
من مشروع بورقية !

التطورات العمالية الأخيرة :

الانتهازية اليمينية والانتهازية اليسارية

نلتقيان على بث الانحزامية بين العمال

عرف نضال الطبقة العاملة في الونة الأخيرة حدثين بارزين :

— انتخابات نقابية ومستخدفي وعمال البقالة والمطارة والساككر (قطاع الغذاء) في ١٥ تموز الماضي، لاختيار ستة أعضاء جدد الى مجلسها التنفيذي .

— اضراب عمال «المصنوعات المعدنية الخفيفة» الذي انتهى بنجاح في مطلع الاسبوع الماضي .

ينتهي هذان الحدثان الى التطورات الهامة في نضال الطبقة العاملة اللبنانية التي افتتحها اضراب عاملات وعمال معامل غندور في اواخر العام الماضي . فانتخابات نقابية قطاع الغذاء كانت تكملة لمعركة غندور على المستوى النقابي . واضراراب عمال «الصناعات المعدنية الخفيفة» جاء لثبوت قدرة الطبقة العاملة على متابعة نضالها ، وحرارز الانتصارات الجزئية ، رغم جيو الارهاب والصرف الكيفي الذي ساد بعد كسر اضراب عمال غندور .

والواقع ان انتخابات الاغذية واضراب «المعدنية الخفيفة» ، كانا ساحة صراع فضحت نوعين من ردود الفعل الانتهازية لنتائج معركة عمال غندور :

— اتجاه انتهازى يميني يبشر باليأس ويغفم قدرة السلطة على القمع ، وينتهي الى افتقاد العمال تفهم بقواهم الذاتية والى تهرئة وتكريس القيادات اليمينية المخاذلة .

— اتجاه انتهازى «يساري» مفاخر يضح إمكانات تحرك ممبلي بلا حدود ، ويدعو الى التصعيد الدائم ، وينشر اليأس في صفوف العمال حول نتائج اضراب «المعدنية الخفيفة» ، وينهم القيادة النقابية ولجنة المصنع بالخيانة ..

ورغم ان الاتجاه الانتهازى اليميني ينتهى الى الاحتياط بالقيادات اليمينية والذيلية لها، والاتجاه الانتهازى «اليسارى» يسقط في المغامرة اللامسؤولة ، فان كلا الاتجاهين يلتقيان عند نقطة مشتركة : بث النزعة الانتهازية اليائسة في صفوف العمال . وهذا ما سوف نشاهده في متابعنا لكلا الحدثين .

انتخابات قطاع الغذاء : متابعة معركة غندور على صعيد النقابة

كانت انتخابات «نقابة مستخدفي وعمال البقالة والمطارة والساككر» ساحة صراع بين قوى عمالية نبت وتبلور وعيها من خلال الممارك الهامة التي خاضها عمال قطاع الاغذية وبين قيادة نقابية يمينية بخاذلة متواطئة مع ارباب العمل والسلطة . فخلال العامين الاخيرين ، نما التناقض بين مصالح عمال قطاع الاغذية وبين النقابة ، بتريكها وقيادتها ومواقفها .

□ النقابة — كما يدل اسمها — تعبر عن مرحلة سابقة من نمو الصناعة اللبنانية . مرحلة الانتاج الحرفي الصغير في البقالة والمطارة والساككر . ومع نمو صناعة الاغذية ، برزت المصانع الكبيرة (جبر وغندور خاصة) التي يجمع فيها القسم الاكبر من عمال قطاع الاغذية . وطوال تلك الفترة ، كانت النقابة تسمى لمنع عمال المصانع الكبيرة من دخول النقابة الا باعداد تسمح للمجلس التنفيذي بمواصلة سيطرته على قلة من

المستخدمين والعمال انتسبوا الى النقابة (عدد المتنسين في الانتخابات الاخيرة لم يكن يتجاوز ٢٥٠ عاملا ، في حين ان قطاع الاغذية يضم أكثر من خمسة الاف عاملة وعمال) . وقد كسر عمال معامل غندور هذا الاحتكار ، خلال اضرابهم ، عندما سببروا مظاهرة فرضت على مجلس النقابة قبول انتساب أكثر من مئتي عاملة وعمال دفعة واحدة . ومع ان النقابة يفرض فيها ان تمثل جميع عمال قطاع الاغذية ، الا انها لم تحرك ساكنا عندما اقدمت الدولة على منح الاخوة غندور رخصة بانشاء نقابة مستقلة لمعاملهم التي تضم أكبر مجموعة من عمال قطاع الغذاء (١٥٠٠ عاملة وعمال) .

□ اخبر عمال قطاع الاغذية التناقض الحاد بين مصالحهم وبين تواطؤ وتخاذل القيادة النقابية في أكثر من مناسبة خلال العامين الاخيرين :

— عندما اضراب عمال وعاملات معمل جبر (بليونير) في العام الماضي ضد صرف احد زملائهم بسبب نشاطه النقابي ومن اجل تحسين شروط العمل ، وقتت القيادة النقابية ضد الاضراب واعتبرته غير مشروع ودعت العمال للعودة الى العمل .

— خلال اضراب عاملات وعمال معامل غندور ، وقتت القيادة النقابية موقف التخالف واللامبالاة . واذا كانت قد ادانت الجزرة التي سقط فيها يوسف العطار وغازطة

الخواجة ، الا انها ما لبثت ان انضمت الى الزمرة النقابية المتآمرة على العمال بعد اعلان الاخوة غندور اقبال معاملمهم : ادانة النشاط «السياسي التخريبي» وراء الاضراب ، تغطية صرف ٦٠ عاملة وعمال ، السكوت على انشاء نقابة خاصة لمعامل غندور ، الى اخره .

— عندما حاول ارباب العمل في قطاع الغذاء تحميل العمال اعباء المغامرات العسكرية التي خاضتها الدولة ضد المقاومة الفلسطينية في ايار الماضي ، واقتت النقابة على حسم اجور نصف ايام التعتيل على العمال .

لهذه الاسباب كلها نقول ان معركة انتخابات نقابة قطاع الاغذية كانت استمرارا لمعركة غندور على المستوى النقابي . وكانت بالدرجة الاولى معركة بين العمال الذين نما وعيهم وانكشفت القيادة النقابية بوضوح امامهم من جهة وبين القيادة النقابية المخاذلة التي تخطت عنهم في اهلك الاوقات ، من جهة ثانية . كانت معركة لتحويل النقابة من سلاح ضد العمال الى سلاح بيدهم .

الانتهازية اليمينية تنشر الانهازية وتكرس القيادات النقابية المخاذلة

جرت انتخابات نقابة مستخدفي وعمال البقالة والمطارة والساككر في ١٥ تموز الماضي بعد تأجيل دام حوالي ثلاثة اشهر .

النقابة . وبعد سنوات (بيطر) «العمال» على النقابة . ولكن ايها السادة المتكسون البارعون ، عندما يسقط جميع القادة اليمينيين من المجلس التنفيذي للنقابة ، ان تقدم الدولة على حل النقابة ؟؟؟ والعمال الذين يتسللون كالصوص الى الجالس القيادية ، هل يستطيعون فعلا ادعاء تمثيل زملائهم العمال ؟؟ هذه بعض الاسئلة التي كانت تطرح على الانتهازيين اليمينيين في السهرات والتدوات ، فيعجزون عن الاجابة عليها . وينهم المائلين بـ «التخريب» و «المغامرة» !!

□ لم يكف الانتهازيون اليمينيون بخويف العمال والنهويل عليهم بقبح الدولة وسطوتها ، بل لجأوا ايضا الى استفلال كل العوامل التي تساهم في ابقاء الطبقة العاملة على وضعها اليائس المستعبد . كاستفلال امية بعض العاملات وجهلن القراءة والكتابة لاعطائهن لوائح مرشحي النقابة مع الادعاء بانها لوائح مرشحي القوى الديمقراطية والتقدمية .

خاضت القوى الديمقراطية المتحالفةمعمركتها على جبهتين : ضد اليمين النقابي وضد الانتهازية اليمينية المخاذلة معه . واذا لم تنجح نجاحا كليا ، فانها اوصلت مرشح اليمين النقابي محجولا على عكازين ، اذ نال اقل عدد من الاصوات بين المرشحين الفائزين (ونجح بفارق سبعة اصوات فقط) .

هذه هي الالوجه الرئيسية للممارسة الانتهازية اليمينية في انتخابات الاغذية : التفتير بالانهازية ، ونشر اليأس بين العمال حول إمكاناتهم ، واستفلال العوامل التي تركز قهر واستغلال الطبقة العاملة .. وهكذا

ساهم الاتجاه الانتهازى اليميني في كسر تحالف القوى التقدمية والديمقراطية — الذي يملن حرصه الدائم عليه — وفي تبعية وطمس الوعي الطبقي الذي نما في قطاع الاغذية خلال عامين من المعارك المتعددة .

اضراب عمال «شركة المصنوعات المعدنية الخفيفة»

اشارت «الحرية» في عددها الماضي الى اضراب عمال «شركة الصناعات المعدنية الخفيفة» والى قوة الاضراب ووحدة وتضامن العمال .

لجأ عمال «المعدنية الخفيفة» الى تخفيض الانتاج والاعتصام والاضراب . ونجحوا في اجبار رب العمل ووزارة الشؤون على استئناف المفاوضات التي طغت نتيجة تعنت رب العمل . ونتيجة المفاوضات التي مثل العمال فيها كل من لجنة المصنع ونقابة عمال الميكانيك ، تنازل رب العمل عن عدد هام من المطالب للمعال . وعقدت اتفاقية جرت على اساسها العودة الى العمل . وقد نصت

على ما يلي :

□ التزمت الشركة بدفع اجور اسام التعتيل خلال حوادث ايار الماضي ، يعاقبل عمل العمال خمس ساعات اضافية فقط .

□ وافقت الشركة على دفع اجور اسام الاضراب الثلاثة

□ دفع ه بالمئة لجميع العمال بدون استثناء . تصمم هذه الزيادة من زودة غلاء المعيشة الرسمية التي تقرها الدولة ، اذا اعطتها الدولة قبل بداية عام ١٩٧٤ .

□ تعهدت الإدارة بتعديل رواتب العمال حسب الدرجات ومدة العمل . ويبدأ هذا التعديل ، بناء على اتفاق يعقد في النصف الاول من عام ١٩٧٤ .

□ وافقت الشركة على تخفيض دوام العمل خلال فترة الصيف الى سبع ساعات ونصف بحيث يبدأ العمل في السادسة والنصف صباحا وينتهي في الثانية بعد الظهر (مع ثلاث فترات راحة كل منها من عشر دقائق) .

ماذا حقق العمال من مطالبهم . حققوا اول مطلبين كاملين . حققوا المطلب الثالث جزئيا ، اذ انهم طالبوا بدفع زودة عشرة في المئة لا تحسم منها زودة الدولة الرسمية (عليا بان اتفاقا سابقا بين رب العمل والعمال ينص على منحهم زودة عشرة في المئة كل سنتين . وكانت اخر زودة قد دفعت عام ١٩٧٢) . مقابل مطلب العمال بزيادة ليرة لبنانية فورا على اجور جميع العمال ، وافق رب العمل على تعديل سلم الاجور بناء على العقد الجماعي بين الطرفين . اخيرا ، كان العمال قد طالبوا بيوم عمل من ست ساعات خلال الصيف ، فقالوا يوم عمل من سبع ساعات ونصف (بما فيه نصف ساعة من الاسراحة) .

ومن اجل توضيح الصورة ، يجب القول ان عمال «المعدنية الخفيفة» حققوا ، في السابق ، جزءا من المكاسب التقدمية : المحة الدراسية لاولادهم ، الشهر الثالث عشر ، اتفاق بين رب العمل والنقابة يقضي بعدم صرف اي عامل الا بعد استشارة النقابة ..

عوامل ساعدت في نجاح الاضراب المعدنية الخفيفة»

يمكن عمال «المعدنية الخفيفة» من تحقيق نجاح اضرابهم بسبب عدة عوامل مشجعة ، اهمها :

— الوحدة العمالية المتينة في المعمل ، التي عبرت عن نفسها بانتخاب لجنة قيادية تحظى بتقبة اكرتية العمال

— بوادر التضامن الرائعة التي ابداهها عمال معمل جبر (بليونير)

— الدور الايجابي العمالية . وسكان الضواحي التي طغت نتيجة تعنت استئناف المفاوضات التي طغت نتيجة تعنت رب العمل . ونتيجة المفاوضات التي مثل العمال فيها كل من لجنة المصنع ونقابة عمال الميكانيك ، تنازل رب العمل عن عدد هام من المطالب للمعال . وعقدت اتفاقية جرت على اساسها العودة الى العمل . وقد نصت

الاخيرة ضد لائحة يمينية تدعمها السلطة وارباب العمل والاحزاب الرجعية اليمينية (الكتائب والاحرار بنوع خاص)

— عدم استطاعة رب العمل ان يتحمل وقف الانتاج لوقت طويل لانه يتعاقد مع جهات متعددة بطلبات كبيرة ، وامتلاك المصنع لموقع شبيه احتكاري في فرع الصناعة المعدنية الخفيفة .

ان هذه العوامل مجتمعة ، مع انها لا تجعل المعمل فريدا من نوعه، الا انها تشكل نقاط قوة في اي تحرك داخلي سحت وتسمح بتحقيق مطالب متقدمة .

الانتهازية «اليسارية» : «يمينيا در . يسارا در»

بعد ان وقعت اللجنة القياديةللمعملوالنقابة الانفاقية مع رب العمل ، اخذت بعضالعناصر المطرودة مؤخرا من صفوف «منظمة العمل الشيوعي» تنشوش علىقيادة الاضرابالمعملية والنقابية . فاتهموا لجنة المعمل والنقابة بخيانة طالب العمال . ودعوا العمال الى تعزيز بطاقات عضويتهم في النقابة ، والى سحب الثقة من لجنة المعمل . ونادوا برفض العودة الى العمل وتصعيد الاضراب الى حين تتحقق جميع المطالب . وحاولوا اشاعة جو بين العمال مؤداه ان الاضراب فشل وانه لم يحقق شيئا . ومع ذلك ، فقد خذل العمال هذا الاتجاه المغامر وعادوا جميعا الى العمل .

ان سلوك هذه العناصر يستدعي الملاحظات التالية التي تفضح نظلمهم بين الانتهازية اليمينية والانتهازية اليسارية في لسبح البصر .

□ عندما كانت هذه العناصر لا تزال في صفوف «منظمة العمل الشيوعي» ، جرت ادانتها لجنوحها نحو الانتهازية اليمينية في العمل النقابي . وقد تجلى ذلك بمطعيرن اثنين في انتخابات نقابة الميكانيك .

اولا : تضخيم أهمية الوصول الى المجلس التنفيذي للنقابة ، بغض النظر عما اذا كان يساهم في بلورة وعي عمالي طبقي او يركز الى قوة قاعدية واعية ومنظمة تبقى هي الصابط لخطوات وسلوك ممثليها في قيادة النقابة .

ثانيا : السعي ، خلال انتخابات نقابة الميكانيك ، الى تبرير بعض العناصر على لائحة اليمين الرجعي بواسطة اخفاء هويتها النقابية والسياسية ، ورفض شن نضال دعاوي واضح ضد اليمين الرجعي المتواطئ مع ارباب العمل والدعم من قبلهم .

□ بعد طرد هذه العناصر من صفوف «منظمة العمل الشيوعي» ، ساهمت في اصدار كراسي ينشر اليأس حول التضال

العمالية والفلاحية والطالبية التي خاضتها جماهيرنا خلال العامين الماضيين . وينطلقون عدم تحقيق هذه التضاللت لطلابها المباشرة ، ليستنتج انها قد فشلت ، وليخلص الى عدم جدوى نضال الجماهير لتصيين احوالها المعيشية وحماية حرياتنا الديمقراطية ، معتبرا ان مثل هذا النضال انها يساهم في تفتيت الجماهير بدل ان يوحدنا .

وبعد اقل من شهرين على الممارسة الانتهازية اليمينية السالفة الذكر في العمل النقابي ، خلصت هذه الفئة المرددة الى عدم جدوى العمل النقابي ، لان النقابات برانهم ادوات لقمع الجماهير وتجييد صراعها الطبقي !! هذه هي سياسة «يمينيا در . يسارا در» !!

□ وجدت هذه العناصر المغامرة في اضراب عمال «المعدنية الخفيفة» فرصة مناسبة لممارسة «ثورتها» الفارغة فكيف لا تدفع بها (حتى النهاية) ؟ وكيف ترضى بالمساومة ؟ وهي التي ترفض المساومة «بديليا» ، مهما كانت ، ولصالح اي طرف كانت !!

اما ان يحصل عمال «المعدنية الخفيفة» على مكاسب ملموسة ، ويتبين مجددا ، رغم كل الانتكاسات ، ان معملا يستطيع بفضل وحدة عياله ان يحقق قسما كبيرا من مطالبه — فهذا اخر ما يهجم . فالتبعية العمالية بالنسبة اليهم «مختبر تجارب» لارائهم المتقلبة يمينيا وشمالا .

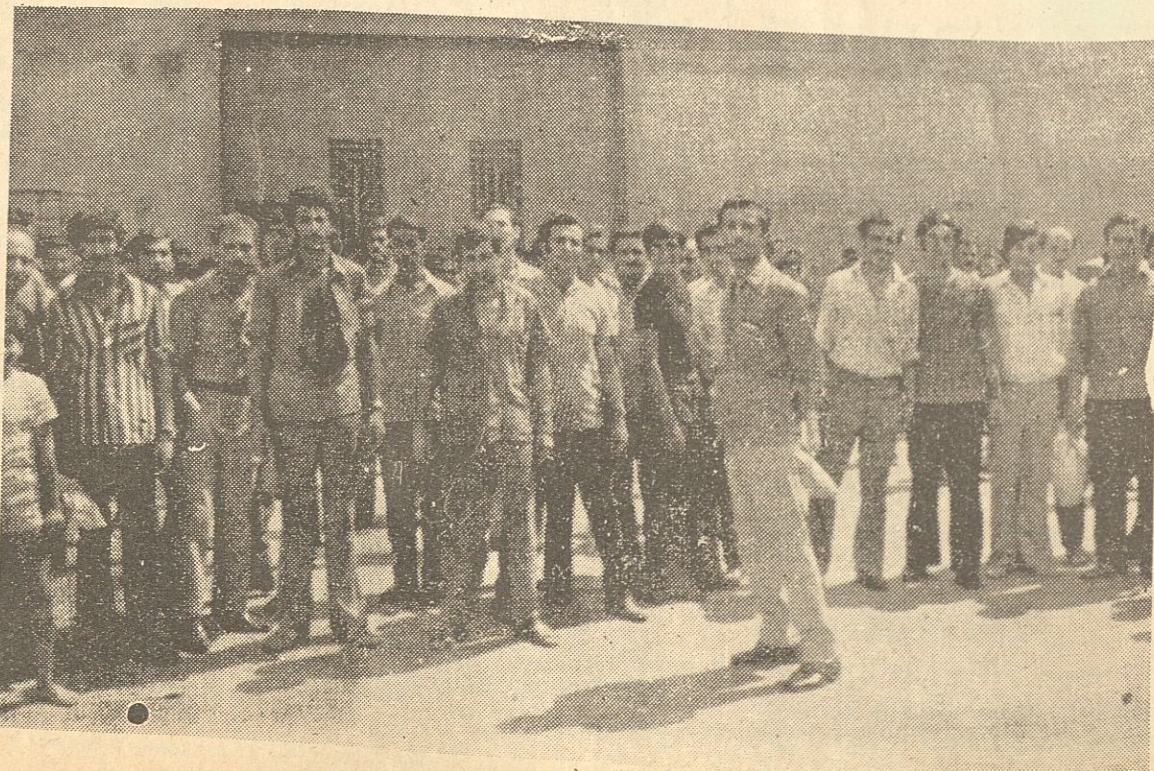
غير ان هذه العناصر الهامشية التي لا تعبر عن اية مصلحة طبقية نالت ما تستحقه من عمال «المعدنية الخفيفة» الذين اتبنوا انهم يعون مصالحهم اكثر مئات المرات من هذه الشرائط المتقلبة . ولقد حاولت هذه العناصر — باسم «الثورة» — دفع عشرات العمال كضحايا لجزرة صرف كفي جديدة ، بسبب نظرتها الفارغ وادعائها الثورة ورفضها «البدني» للمساومة . وهي المسؤولة — بالدرجة الاولى عن عودة بعض العمال الى العمل وسط جو انحرافي يعبر ان الاضراب «لم يحقق شيئا» . وهي المسؤولة عن — التشكيك بلجنة المعمل ، وبمجلس نقابة عمال الميكانيك . وكان عمال «المعدنية الخفيفة» ليسوا هم الذين انتخبوا قيادتهم المعملية . وكانهم ليسوا هم الذين ناضلوا منذ شهرين او ثلاثة لعزل اليمين الرجعي والايابن بجلس تنفيذي نقابية عمال الميكانيك يحول النقابة الى سلاح بيدهم .

الاتجاه الانتهازى اليميني يضم قدرة الدولة على القمع كما يضم قوة اليمين النقابي . وينتهي الى الذيلية للقيادات اليمينية المخاذلة . وهو ، في نهاية المطاف ، اتجاه انحرافي ينشر اليأس في صفوف الطبقة العاملة ، ويسعى لفتادهاثققتها بنفسها ، ويطمس وعيها الطبقي المتنامي من خلال معاركها .

الاتجاه الانتهازى «اليساري» المغامر ، رغم كل غتربياته اللفظية «الثورية» ، ينتهي الى نفس النتيجة ولكن بطريقة مختلفة : ينشر اليأس بشأن أي معركة لا تنتهي الى تحقيق المطالب أو الى تفجير «الثورة» ، يحول العداء ضد ارباب العمل والدولة الى عداء ضد اللجنة المنتخبة ومباشرة من قبل عمال المصنع انفسهم، وضد القيادة التقدمية لنقابة عمال الميكانيك ..

هكذا يلتقي الانحرافان — الانتهازى اليميني والانحرافى اليساري المغامر — على زعزعة ثقة الطبقة العاملة بنفسها وبنضالاتها وقياداتها . ولقد انكشفت هذان الانحرافان امام اعداد واسعة من العمال في انتخابات نقابة قطاع الغذاء وفي اضراب عمال «المعدنية الخفيفة» . وباتوا يدركون ان مكافحة مثل هذه الانحرافات هو شرط ترسيخ وحدة الطبقة العاملة وتنامي ثققتها بنفسها وبنضالاتها وبالتنظيمات المعبرة فعلا عن ارادتها!

عمال المعدنية الخفيفة أمام المعمل



اتجاهات نمو الصناعة اللبنانية

الرأسمالية الصناعية ضمن تناقضات البرجوازية اللبنانية

صراع خفي أو علني حسب الأحوال .
— التناقض والتعارضات بين الصناعيين من جهة والتجار من جهة ثانية .
طبعاً ، ان وجود جناح من البرجوازية اللبنانية يلتقي ضمن الطبقة الواحدة ليس سمة تفرد بها البرجوازية اللبنانية . لكن الذي يمنع هذه التناقضات فاعليتها الخاصة هو خصوصية الدور الذي تلعبه البرجوازية المصرفية — التجارية ضمن هذه البرجوازية .

تكتسب طبقة ما وحدتها الداخلية من خلال هيمنة جناح من اجنحتها على باقي الاجنحة ، وتثقله ، من خلال هذه الهيمنة لمصالحها المشتركة — والبعيدة المدى . والواقع ان اهم ما يميز البرجوازية الكبرى هو غياب مثل هذه الهيمنة .

التوزع الى كل متنافسة وغياب الجناح القائد

بالتأكيد يشكل الجناح المصرفي الجناح المسيطر على باقي الاجنحة البرجوازية من خلال سيطرته على اهم مرافق الاقتصاد (قطاع المال والتجارة والخدمات) ، لكنه ، في صلبه يباقي الاجنحة البرجوازية ، لا يلعب دور الجناح المهيمن بمعنى انه لا يمثل المصالح المشتركة لكافة تلك الاجنحة بقيادته . بل انه يرضى عليها سيطرته ومصالحه المباشرة وأيديولوجيته .

ففي ظل سيطرة الجناح المصرفي على باقي اجنحة البرجوازية ، تكتسب الصناعة مثلاً مميزات هي اقرب الى الوساطة منها الى الانتاج . وتبرز هذه المميزات ليس فقط في الدور الاقتصادي الذي تلعبه ، وانما ايضا في أيديولوجيتها نفسها . فهي عرضاً للذاكرة

جميعية الصناعيين الى وزير الاقتصاد حول الأوضاع الراهنة للصناعة ، تبين لنا قبول البرجوازية الصناعية بهيمنة رؤوس الأموال الأجنبية ، التي تشكل البرجوازية المصرفية والتجارية ويكلمها الرئيسي في البلاد ، وكل ما تطالب به هو دور مختلف للاستثمارات الأجنبية ، هو دور مستحيل كما اشرنا . كذلك ، عندما يعلن الصناعيون على السواء التزامهم بنظام « الاقتصاد الحر » ، فهم انما يعلنون قبولهم بالخضوع لنمط التنظيم المصرفية — التجارية .

وهكذا ينضج كيف ان البرجوازية المصرفية بوصفها الجناح المسيطر على باقي الاجنحة البرجوازية ، تفرض مصالحها وأيديولوجيتها ونمط التنظيم الاقتصادي الأكثر ملامية لها على باقي الاجنحة . ان اهم ما يجب استخلاصه من توزيع البرجوازية اللبنانية الى كتل متنافسة وغياب الجناح القائد الذي يمثل مصالحها المشتركة البعيدة

المدى هو عجز البرجوازية اللبنانية عموماً عن التضحية بمصلحة مباشرة لطرف من اطرافها ، او جناح من اجنحتها ، من اجل انتقاد المصالح البعيدة المدى للبرجوازية ككل . وتقدم السنوات الأخيرة امثلة عديدة على ذلك . كان المرسوم ١٩٤٣ محاولة لخفض الاسعار وتغذية خزانة الدولة (تسمح بزيادة المشاريع والخدمات) وتشجيع النمو الصناعي . فسقطت التضحية بجزء من ارباحهم من اجل تنظيم أكثر عقلانية للاقتصاد يسمح بامتصاص بعض النفقة الشعبية ويساهم بتنمية القطاعات الانتاجية . كذلك كانت مشاريع اميل البيطار بشأن الادوية تسير في الاتجاه نفسه . فاذا بها تسقط هي ايضا تحت ضغط فريق واحد من التجار هم المستوردون الكبار ، بدعم وتشجيع من شركات الادوية الغربية . وهذا ما يقودنا الى معالجة مسألة التمثيل السياسي للبرجوازية .

تبرز القطاع السياسي

اذا كانت البرجوازية اللبنانية لم تولد جناحاً قائداً يمثل مصالحها المشتركة البعيدة المدى ، فما ان الفريق السياسي الممثل لها في السلطة قادر على لعب مثل هذا الدور ؟ الجواب على هذا السؤال هو ايضا سلبى ؟

القطاع السياسي هو الوكيل السياسي للبرجوازية المصرفية — التجارية في سيطرتها على سائر طبقات المجتمع . وهو الطاقم السياسي الحاكم لمصالح تدعيم وتجديد الاستقلال الرأسمالي والتبعية للاستعمار الجديد . والسلطة بذلك تقوم على تحالف البرجوازية مع القطاع السياسي الذي يمرر عن تحالفها مع كبار الاكابر المقاربيين في البنيوية الرفي . ولكن مع سيطرة الرأسمالية المصرفية — التجارية المتزايدة على السوق الداخلية ، تقلصت القاعدة المادية للقطاع السياسي (الملكية العقارية) وتضايقت مصالحه مع مصالح البرجوازية ، واتجه الى توظيفه في القطاعات الاقتصادية الأكثر ارباً للربح (المال والتجارة والخدمات) كما ارتفعت (كلفة انتاج الثلب) نتيجة الاحتلال النسبي للمعدات التقليدية واضطرار البرجوازية والاقتصاد السياسي الى شراء تمثيلهم السياسي بواسطة المال .

نتيجة كل هذه العوامل ، ازداد ارتباط القطاع السياسي بالبرجوازية والتحاق بها . واخذ يفقد تدريجياً الاستقلال النسبي الذي كان يتمتع به في الاطوار الأولى من صعود البرجوازية . اطوار «الاقتصاد الحر» المثلت من عقله ، حيث كانت البرجوازية تنحصر نسبياً عن المساهمة المباشرة في الحياة السياسية . ومن جهة ثانية ، مع انحصار الازدهار الاقتصادي وبرزت ازيمات النظام الرأسمالي ، ازدادت حاجة البرجوازية للتدخل المباشر في الحياة السياسية ، كما ازداد اتكالها على القطاع السياسي كوسيلة لتبعية لسيطرتها السياسية والحفاظ على سلطتها السياسية .

ان مجمل هذه الظواهر تؤدي الى ما نسميه «تبرجذ القطاع السياسي» — اي تزايد مساهمة البرجوازية في السلسلة السياسية وتزايد اختراط القطاع السياسي والتحاق بها . وتعب هذه الظواهر عن نفسها بزيادة عدد النواب البرجوازيين ، من ممولي لوائح الاقصاع السياسية (وتعاظم دور المؤسسات المهنية البرجوازية في الحياة العامة (غرف تجارة وصناعة (الخ) . كما تعبر عن نفسها في غلبة الفعاليات الرأسمالية على النشاط الاقتصادي للقطاع السياسي وتحول اعداداً متزايدة

منه الى محامين ووكلاء للشركات والمصارف الأجنبية والمحلية او الى اعضاء في مجالس ادارتها .

الوكالة السياسية عن البرجوازية

ان الفاعلية السياسية الغالبة على دور القطاع السياسي هي الوكالة لا القيادة الممنلة للمصالح العامة والمشاركة للبرجوازية . في مجتمع تفتقر عليه فعاليات الخدمة والوساطة ، لا بد لنمط الخدمة والوساطة من ان يسود العلاقات السياسية هي ايضا . يبدو القطاع السياسي ، في الظاهر ، على انه وسيط بسيط : بنوعه للمصالح العامة والطائفة والمناطق لدى الحكم . وينوب عن البرجوازية لدى الجاهل . لكنها وساطة غير متكافئة : فقاء خدمته ، التي يذهب معظمها لحفلة ضيافة من المتنفذين والوجهاء الصغار ، يستحصل القطاع السياسي على تجديد سلطته السياسية . ويوظف هذه السلطة بدوره في سبيل تجديد سيطرة البرجوازية نفسها . اي ان الفاعل الذي تدعمه الجاهل لقاء خدمات ووساطات القطاع السياسي هو استمرار الاستغلال الرأسمالي .

والقطاع السياسي — كغيره من الوسطاء — لا يقدم خدماته مجاناً . ان النهب المنتظم لخزينة الدولة — اي لاموال الشعب — هو وسيلة القطاع السياسي للحصول على العمولات لقاء خدماته ووساطاته . ان البرجوازية لا تكفي بفسيط وكيلا السياسي على الجاهل لتأمين تجديد سيطرتها الطبقة ، وانما تحل هذه الجاهل نفسها آكلاف اعالة هذا الوكيل من اموالها الخاصة .

ان دور الوكالة هذا يحول دون لعب القطاع السياسي دور الفريق القائد سياسياً للبرجوازية والممثل لمصالحها المشتركة البعيدة المدى ، وهو بالتالي يكرس ، او حتى يعكس ويضعف نفسها ، بدل ان يكون عنصر توحيد لها . ففتحت القاعدة الطبقة للقطاع السياسي نفسه (البرجوازية المصرفية — التجارية) ونوع وتضارب المصالح التي يمثّلها ، والزراعات بين كتلة الخلفة ومناصبها على الانتعاش ، وصلة هذه النزاعات بالمصالحات العامة والصانوية والطائفة — كل هذه العوامل تحول دون ان يكون القطاع السياسي عنصر توحيد وقيادة للبرجوازية يمثل مصالحها المشتركة البعيدة المدى . لا بل ان هذه المصالح تبدو أكثر نفثاً وتضارباً عندما يحلها القطاع السياسي .

هنا تكمن ، على كل حال ، كل دلالة التجربة الشهيرة . فقد اضطرت البرجوازية ، في مواجهتها لمشاكل نموها ، الى الاستناد بفرق سياسي — عسكري — تكتفراطي واداري لا يتقوى سلفاً الى دوائر القطاع السياسي .

من يمثل البرجوازية الصناعية ؟

نتيجة هذا التشويه الذي يدخله القطاع السياسي على التمثيل السياسي للمصالح البرجوازية عموماً ، يصعب التمييز بدقة بين كافة الممثلين السياسيين لمختلف اطراف البرجوازية . لكن ما يمكن توكيده حول تمثيل المصالح البرجوازية الصناعية هو :

اولاً : ان الهيئات المهنية — وجميعية الصناعيين خاصة — لا تزال ابرز ناطق باسم البرجوازية الصناعية . ثانياً : ان اقرب فريق سياسي الى حمل مطالب وتطلعات البرجوازية هو الاجنحة التكتفراطي في الطبقة الوسطى . لكن مشكلة الاتجاه التكتفراطي في ظل نظام التمثيل السياسي الطائفي ، هي ان تدرسه على الفعل والتأثير مرهونة بقدرة على التحول الى قوة سياسية (تقليدية) ، اي الى قوة تعبر عن نفسها في البرلمان وفي ظل قواعد الانخباية — اي بالتحالف مع طرف من اطراف القطاع السياسي . ولقد عرف هذا الاتجاه (فترة ذهبية) خلال

السنة الاولى من العهد الحالي ، عندما استعين بعدد من افراد في الوزارات المختلفة . لكن تجربة غسان تويني ، والياس سببا وهنري اده ، واميل البيطار وبهيج طيارة وزكريا النصولي وغيرهم تبين ان السوزراء الليبراليين — التكتفراطيين غير الفتيين الى دوائر القطاع السياسي وغير المعبرين عن قوة سياسية فعلية ، اما ان يستسلموا للحكم ليتحولوا في احسن الاحوال الى مستشارين افراد ، واما ان يحاولوا تطبيق افكارهم خصطمدون بالكتل المصلحية المختلفة المتضررة من الإصلاحات ، فيندفعون الى الاستقالة او القاتلة !

كيف يحل الحكم التعارضات في صفوف البرجوازية

هل ان تطور الصناعة اللبنانية ، وتفاقم الازيمات الاقتصادية ، ساعداً على نمو وزن ونفوذ جناح برجوازي (ثقي) يقدم مشروع حل بديل ووجهة بديلة — تقيم التنمية على الاقتصاد اللبناني ؟ ان تطورات العاملين الآخرين يجيب بالنفي على مثل هذا السؤال . والسمة العامة المشتركة لنهج السلطة خلال تلك الفترة هي السير المتزايد نحو الحكم الفردي المعتقد أكثر فاعلية على المؤسسة غير المدنية . ان تمثيل الجاهل نتائج الازيمات الاقتصادية النظام ، وحماية هذه العملية باقعة المباشرة ، ما هو الا وجه واحد من اوجه « حل » البرجوازية لازيمتها . ان تزايد النهج الفردي في الحكم ، والاتكال المتزايد على المؤسسة غير المدنية ، يشكل ايضا وسيلة «حل» التعارضات بين الكتل البرجوازية المختلفة بالحرب منها .

واذا كانت الشهابية نهجا سخر بعض المصالح المباشرة للكتل البرجوازية وللقطاع السياسي ، في سبيل تنظيم وعقلنة الرأسمالية اللبنانية ، فان السلطة القائمة حالياً — بسرهما المطرد نحو النهج الفردي في الحكم واتكالها المتزايد — تقع المنتظمة التي اعتمدتها — تضرب عدداً من المصالح الآنية والمباشرة لكل من البرجوازية دون ان تقدم مخرجاً للبرجوازية ككل يحفظ مصالحها على المدى الطويل . و « تحل » التعارضات بين هذه الكتل بتجديدها .

في مثل هذا الوضع تتضخم التباينات المتعاكسة الفاعلية في اوضاع البرجوازية الصناعية غير المرتبطة برؤوس الأموال الأجنبية . ان تزايد سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على الصناعة ، يكسب نشاطها ويخفض معدلات ربحها ويعرض فروعا منها للإبتلاع او الخراب . وهذا بدوره يزيد نقاط الاحتكاك والتعارض بينها وبين البرجوازية المصرفية — التجارية . لكن انخفاض مستوى المعيشة الناجم عن تصدير البرجوازية المصرفية — التجارية لمشاكلها الى الجاهل ، يدفع بالقوى المنتجة الى المزيد من المطالبة بزوائد الاجور . الامر الذي يخفض ، بدوره من معدلات ربح رأسمالية صناعة تعتمد بالدرجة الاولى على رخص اليد العاملة . ولما كانت الرأسمالية الصناعية ليست قادرة على التصدي الفعالي لضغوط الرأسمالية المصرفية — التجارية ، فانها ستحاول الخروج من دوامتها هذه بتزيد من التصلب تجاه النضالات الطبقية والاقتصادية للجاهل . وفي تصليبها هذا ، تزداد اتكالاً على السلطة القائمة كما تنقلص وتعزز تعارضاتها مع الجناح البرجوازي المسيطر .

تحة جولة الأسبوع

شاه ايران يفضح دوره في الخليج

فضحت تصريحات شاه ايران خلال زيارته للولايات المتحدة الاميركية الدور الذي تمارسه ايران في الخليج العربي . فقد أكد الشاه ونيكسون على دور ايران كحارس قوي للمصالح الاميركية في المنطقة . كما أكد الشاه انه سيتدخل عسكرياً في الخليج في حالتي : — اذا حدث انقلاب يساري في دول وامارات الخليج ! — اذا طلبت منه احدى الامارات الصغيرة المساعدة العسكرية ! ورغم أن دور ايران قد انكشف منذ استيلائها على الجزر العبرية الثلاث الا ان تصريحات الشاه الجديدة تؤكد بان هذا الدور العسكري يتزايد مع حاجة الولايات المتحدة لتأمين ما يسمى بلغة الاميربالية بالامن والاستقرار في الخليج . والمعروف ان الشاه يقدم مساعدات عسكرية لسلطة عمان لجابهة الثوار في ظفار .

الافتتاح على « الراسمال الاجنبي » في مصر

الافتتاح على « الراسمال الاجنبي » في مصر

يسير الدكتور عبد العزيز حجازي نائب رئيس الوزراء المصري احد كبار الداعين لعودة الاقتصاد المصري الى « انخربة » من خلال ربطه بالرأسمال العالمي ، وقد جاء الدكتور حجازي في الحكومة الجديدة ليشرّف على هذه السياسة ويؤمن لها القوانين المناسبة ، وقد بدأت نهار الدكتور « الغربي » بالنضوج فاعلن هذا الاسبوع عن قرارات هامة تتعلق بالسياسة المالية والاقتصادية الجديدة . وقد وصفت إحدى الصحف المصرية « اخبار اليوم » هذه القرارات بأنها تحطم كل القيود التي عانت منها السياسة الاقتصادية وسياسة التجارة الخارجية طول السنوات الماضية ! كما تقول الصحيفة المصرية — إعادة النظر في هيكل الاقتصاد المصري ، وتسندف — ايضا — انتعاش الاقتصاد المصري على رأس المال العربي والاجنبي ! . وستوقع خلال الاسبوع القادمة عدة اتفاقيات مع الدول الأجنبية وذلك في نطاق استثمار رؤوس اموالها في مصر !

مجموعات



مجلة جواهر لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧١
عن المجلد ٢٥ ليرة لبنانية (علاصايف البريد)
يرطب مرارة المجلة ويرسل بالبريد الجوي أو العادي

الملك حسين سافر سراً إلى أميركا لمعرفة موقفها من مشروع بورقية!

- السلطنة الأردنية تجدد حملتها لانتزاع صوة تمثيل الشعب الفلسطيني
- ارغام عشرات المخاتير والموظفين على اعلان الولاء للعرش
- رفع الضريبة عى صادرات المناطق المحتلة لكسب ولاء كبار التجار

واصل حكام عمان خلال الشهر الماضي حملتهم المضادة لمشروع بورقية ، مستخدمين في ذلك آلة اعلامهم الى اقصى طاقة ممكنة ، فقد جندت كل اجهزة الاذاعة والتلفزيون والصحف ، « اللرد » على مشروع بورقية الشهير . ولم يخل عدد من اعداد الصحف او تعليق في الاذاعة والتلفزيون الا وتناول هذا المشروع ، من زاوية التأكيد المضاد بان « الاردن بصفته وحدة واحدة تدين بالولاء للعرش الهاشمي ، الذي يمثل الشعب الواحد ، والاسرة الموحدة في الضفتين!! »

ومن المعروف ان المشروع البورقيني السىء الذكر ، حاول ان يتناول حقوق الشعب الفلسطيني ، انطلاقا من ضرورة الاعتراف « الواقعي » بوجود اسرائيل ، ولجوء الشعب الفلسطيني الى « التفاهم والحوار المباشر » مع عدوه الصهيوني ، حتى يبنحه هذا العدو جزءا من ارض فلسطين يقيم عليها كيانا سياسيا ، يمتد ليشمل شرق الاردن باعتباره يشكل تاريخيا جزءا من فلسطين ، ويضمهم في النظار الراهن اغلبية فلسطينية . وكان واضحا لمختلف الاوساط الوطنية ، ان هذه الدعوة للتفاهم والحوار ، في ظل الحشرب الاسرائيلية ، والنزدي المتزايد في الاوضاع العربية ، ليست سوى مناورة اميركية جديدة ، هدفها جر طرف فلسطيني الى الدخول في حلبة التنازلات ، وتحويل الصراع الى صفوف الفلسطينيين انفسهم ، مع خلق حافز جديد لدى اطراف عربية مساومة حتى نصمت على عملية تصفية القارومبضفها عملا مفعلا لهذا « الحل » الاميركي الجديد .

الاردن : قاعدة استراتيجية للامبريالية

وسارع حكام عمان منذ اليوم الاول ، لشن حملة شرسة ضد المشروع المذكور وصلت الى مستوى قطع العلاقات الدبلوماسية مع تونس . ثم يادر الملك حسين مصطحبا معه رئيس وزرائه للقيام برحلة سريعة الى ايران ، جرت فيها مباحثات سرية مع الشاه ، بهدف دفعه للقيام بدور « الوسيط » مع اميركا - خاصة وان هذا الاخير كان يعزم القيام برحلة طويلة لاجراء مباحثات مع نيكسون - ولعرفة صلة المشروع البورقيني بالخطط الاميركي الجديد ، واعطاء « صورة واضحة » للرئيس الاميركي حول الاهمية الاستراتيجية التي لا زال يحتلها الاردن بالنسبة للمنطقة ، وخاصة ضمن اطار التحالف الابرائني - السعودي - الاردني الرامي لحماية منابع النفط ، وتهديد العراق واليمن الديمقراطية وسائر القوى الوطنية في الخليج العربي .

وتقول المصادر المطلعة ان الشاه قد نصح الملك بان يقوم بنفسه بزيارة الولايات المتحدة للتأكد من حقيقة الموقف الاميركي . وقد تمت هذه الزيارة لمدة يومين ، قابل فيها الملك بعض المسؤولين في وزارة الخارجية الامريكية ، وتأكد منهم ان المشروع البورقيني ليس مسألة جدية مطروحة للتنفيذ ، وان اميركا لا ترغب في منح الفلسطينيين اي شيء خارج اطار مشروع الملكة المتحدة في نهاية المطاف . وفي طريق العودة ، كانت الزيارة الى بريطانيا ، من اجل اشراكها في الضغط وطلب وساطتها لطوي صفحة المشروع البورقيني ، فيما لو اصبحت احتمالاته جدية ، ومن اجل تحديد العلاقات التاريخية القائمة بينها وانتماء بعض الصفقات العسكرية والقروض المتاخرة .

الرفاعي : « الاميركان باعونا !!! »

لقد كان واضحا منذ البدء ، ان حكام عمان مدفوعين بالحرص على استمرار نظامهم وبقائه ، لن يتوقفوا عن سياسة صادرة حقوق الشعب الفلسطيني ، وادعائه بتفيله ، لانهم بهذه الوسيلة وحدها يفتكون من الاستقرار في الحصول على المساعدات الامبريالية التي تشكل ثلثي موازنة نظامهم ، بصفتهم يمثلون قاعدة استراتيجية للامبريالية الاميركية واداة قمع للشعب الفلسطيني وحركته الوطنية وصمام امن لدولة اسرائيل . وقد كان هؤلاء الحكام دائما على استعداد لانبات جدارتهم في قمع الشعب الفلسطيني ونورته ، حتى يؤكدوا جدارتهم بالتالي في الحصول على مساعدات الامبريالية المالية والعسكرية المكرسة لهذا الهدف والتي تشكل السند الرئيسي لاستمرار نظامهم .

من هنا كان منشأ الذعر الذي يصيب حكام عمان كلما جرى الحديث عن مستقبل الشعب الفلسطيني بعمزل عنهم ، او كلما كان يبدو ان الإصلاح العامة للامبريالية الاميركية في المنطقة ربما تتخطى المصالح الخاصة لحكام عمان بشأن حقهم في تمثيل الشعب الفلسطيني او عودة المناطق المحتلة الى حكمهم المباشر ، كما كان ذلك يبدو لهم من خلال مشروع بورقية .

يهدف فعلا الى تحقيق تصفية القضية الفلسطينية ، ولكن حكام عمان يريدون ان تاتي هذه التصفية على ايدهم ، فعذا هو السذي يقيمهم في وضع ممتاز بالنسبة لاستراتيجية الامبريالية الاميركية في عموم المنطقة ، ويحفظ لهم استمرار تدفق مساعداتها وقروضها .. العامل الرئيسي في بقاء نظامهم . وهنا يكمن فعلا سر الخلاف والصراع الدائر بين بورقية وحكام عمان .

من يمثل الشعب الفلسطيني ؟!

ان تطور الاحداث خلال الشهر الماضي دل على ان النظام الاردني ، قد حاول الاستفادة من عملية الصراع الناشب ضد مشروع بورقية ، والحملة التي رافقت هذا الصراع في مختلف وسائل الاعلام ، من اجل تحويله الى مناسبة يؤكد فيها من جديد ولاء « ممثلي » الشعب الفلسطيني في الضفتين للعرش الهاشمي ، ويقوم خلالها بتجنيب صلاته مع حلفائه وركائزه داخل الضفة الغربية وقطاع غزة . لقد حاول هذا النظام ، اغتنام هذه الفرصة التي يجري فيها الحديث عن تمثيل الشعب الفلسطيني وحقونه ، من اجل التأكيد على « احقية بهذا التمثيل ومسؤوليته في التصرف بهذه الحقوق » بما ينسجم مع مصالح ومصالح الفئات الفلسطينية الرجعية المرتبطة معه .

وكان تكتيك حكام عمان يعتمد على تحويل المعركة البورقية ضدهم الى معركة لصالحهم ، يطرحون فيها من الاساس ، مسألة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، بالشكك والمضمون الذي يؤدي الى انفرادهم في تمثيل هذا الشعب ، ويتلقشون خلالها من « ممثلي » هذا الشعب اعلانات الولاء والتأييد والطاعة .

ومن هنا فان المتبع لتفاصيل الحملة الاعلامية التي شنها حكام عمان ، يلحظ بشكل بارز ، غياب اي حديث حول مشروع الملكة العربية المتحدة ، الذي يتضمن اقامة قطر فلسطيني ، ضمن اطار اتحاد يشمل الضفتين في ظل العرش ، وهذا لا يعني بالتأكيد تراجعهم عن هذا المشروع ، بقدر ما يعني انه هم مضطرون في الظرف الراهن لطمس اي اشارة مهما كانت الى حقوق الشعب الفلسطيني - حتى لو كانت هذه الاشارة قد صدرت عنهم في السابق - ، وخاصة في هذا الظرف الذي تتركز فيه الحملات والمشاريع التي أكثر من طرف عربي على هذه الحقوق ، ويتم ربط تحقيقها بالتصفية بالنظام الاردني كما ينص على ذلك مشروع بورقية .

ان حملة حكام عمان الراهنة تتركز على ابراز « وحدة الشعب في الضفتين والتفاف حول العرش الهاشمي ، وايماهه بوحدة الملكة الاردنية الهاشمية » ، وكان الهاجس الاكبر

خلاف عمان - بورقية

وهكذا نستطيع ان نفهم دوافع النظام الاردني الخاصة في الرد الشرس على مشروع بورقية ، واي مشروع اخر يمتلح بصير الشعب الفلسطيني خارج اطار النظام الاردني وبمعزل عنه ، مهما كان نوع هذا المشروع و شكله .

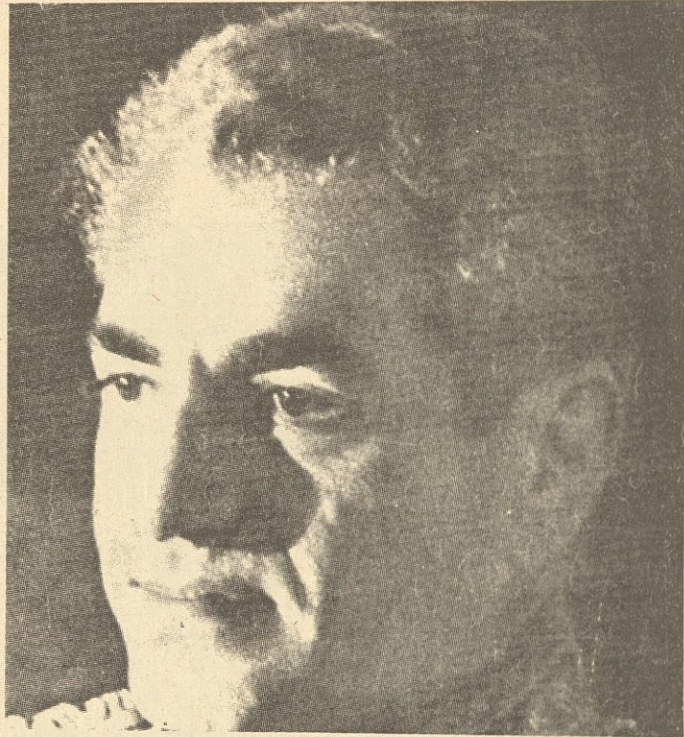
ويصعب من المضحك تماما الاستماع الى خطب حكام عمان وتعليقات صحفهم التي تهجم مشروع بورقية انطلاقا من كونه « مؤامرة لتصفية القضية الفلسطينية » . ويجلج بالمقابل « حرص » حكام عمان الشديد على القضية الفلسطينية من خلال سلسلة الدخايع التي اقاموها للشعب الفلسطيني ، واستمرار الزج بالآلاف من خيرة مناضليه في السجون ، ورفضهم اقامة الجبهة الشرقية ، وتحويل جيشهم عن مناطق الحدود الى مهمات القمع الداخلي ، وتقديم مشروع الملكة المتحدة السىء الصيت له الخ .. ان مشروع بورقية

الغزل مع كبار التجار

ولا تتوقف اجراءات النظام عند حدود موقفه السياسي العلن ، بل تتعداه الى مستوى



الملك حسين : العرش أولا وأخيرا !



شاه ايران نصح الملك حسين بزيارة الى اميركا

تعتين وتصليب ركائزه وقواعده الاجتماعية والسياسية داخل المناطق المحتلة ، حتى يضمن لهذه الركائز والقواعد موقعا صلبا تستطيع من خلاله ادعاء تمثيل جماهير المناطق المحتلة ، والاعلان عن مبايعة العرش وحكام عمان باسم هذه الجماهير .

ومن هنا يمكن تفسير كل التسييلات الاقتصادية التي يُنحها حكام عمان لكبار التجار والملاك في المناطق المحتلة ، من اجل كسب ولائهم ، لانه يرى فيهم وحدثهم الشعب الفلسطيني ، ومن خلالها هم يستطيعون ان يؤكد نفوذهم الاقتصادي وبالتالي السياسي داخل هذه المناطق .

وضمن خطوات النظام هذه ، عقد في عمان يوم ٢٩ - ٧ في اسناد عمان الدولي ، مهرجان علم ، اقيده اليه بعض عشرات من مختابر المخابرات وبعض موظفي جهاز الدولة ، عدا عن اعضاء مجلس النواب والاعيان ، وقادة « الاتحاد الوطني الاردني » حزب الطبقة الحاكمة ، من ذوي الاصول الفلسطينية . وقد تم استدعاء المختابر والموظفين بناء على اوامر صادرة عن مخافر الشرطة وبواسطة سيارات الدولة نفسها من اجل حضور هذا المهرجان . وكان الهدف منه كما اعلنت عن ذلك مقرانه الفلسطينية من نوي الاصول الوطنية ، والتسك بالعرش الهاشمي ، ووحدة الضفتين ضمن اطار الملكة . « وخرجت بعدها اجهزة النظام تعلن بان ممثلي الشعب الفلسطيني داخل الضفة الشرقية ، قد اكثوا ولاهم الكامل للعرش ، وتمثيله « الابوين الصادق لطامح الاسرة الواحدة في الضفتين » . ان نظام حكام

وتصيب قيمتها المادية مرة اخرى في الخزينة الاسرائيلية ، وتعد من اختلال ميزان الميزنوعات الاسرائيلي . وقبل عام تقريبا نشبت ازمة بين كبار التجار في المناطق المحتلة وحكام عمان بسبب فرض ضريبة اردنية على المنتجات التي تدخل الاردن من هذه المناطق تبلغ قيمتها ١٢ بالمئة من هذه المنتجات وتسم تخفيضها فيما بعد الى ١٠ بالمئة . وكان واضحا وقتها ان هذا يعني بالنسبة لحكام عمان ، اقتسام الغنائم مع كبار تجار المناطق المحتلة ، والناشئة عن سياسة الجسور المفتوحة ومساعدات التصدير الاسرائيلية ، بعد ان تراكمت وتضاعفت ارباح كبار التجار ، مقابل ضالة حصة حكام عمان من العملية الجارية . وتلى ذلك ضجة كبيرة اقامها التجار وعشرات من الوفود الوضوفا منهم في مختلف وسائل الاعلام ، من اجل تحويله عملية « دعم الصمود » !! صمود التجار ونهمهم ، بينما سارعت الحكومة الى اتهامهم « بالجهش » ، لان كل اموال الدعم الاسرائيلية تصب في جيوبهم دون ان ينال حكام عمان منها شيئا !!

وخلال الاسبوع الاخير اعلنت حكومة عمان عن الغاء الضريبة المفروضة في ظل جو سياسي محموم يصارع فيه حكام عمان من اجل تأكيد نفوذهم بين الفلسطينيين وخاصة داخل المناطق المحتلة . ان هذه الخطوة التي اقدم عليها حكام عمان ذات مدلول بارز ، لكونها تاتي في الوقت الذي يحاول فيه النظام ان يثبت امام الدول العربية والعالم ولاء الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة له ، ويؤكد ان « ممثلي » هذا الشعب مستعدون لتقرير مصيرهم على يد هذا النظام وفي ظل سلطته . ان الغاء الضريبة هو خطوة تهدف الى كسب ولاء كبار التجار والملاك المقاريين داخل الضفة والقطاع ، ورشوتهم حتى ينسجوا سياسيا مع خطوات النظام . ويأتي هذا الالفاء ايضا حتى يلوح النظام لكبار التجار بارتباط مصالحهم ونمو ارباحهم مع موقفهم السياسي تجاهه . ان حكام عمان يستفيدون سلاح الضريبة كسيف ذو حدين ، هدفه في النهاية ممارسة ضغط سياسي ، يؤدي الى استسلام كبار التجار لمشاريع النظام بشأن مصير المناطق المحتلة ، وتهديدهم باعادة فرض هذه الضريبة ومخلف صنف التضييق الاقتصادي في حال عدم انصياعهم لهذه المشاريع وتسليمهم بقيادة العرش لكثا الضفتين . ويريد النظام في النهاية ان يجعل من اعلان ولاء كبار التجار والملاك ، بمثابة رد على كل المشاريع والتصريحات الدولية التي تتحدث عن مصالح او حقوق الشعب الفلسطيني خارج اطار النظام الاردني او بدلا عنه .

اعادة الحياة للعملاء

وتشير المعلومات الواردة من الاردن والمناطق المحتلة ، ان حكام عمان يعيدون الان للقيام بخملة جديدة يشنون فيها ولاء « ممثلي » ابناء المناطق المحتلة من كبار التجار والملاك لعرشهم وسلطتهم . فهناك الان ترتيبات تجري من اجل استقدام وفود « تمثّل » مدن الضفة والقطاع الى عمان ، للاعراب عن تأييدها للمرشح ولولاها الكامل له ، وكل ذلك تحت ستار تقديم « الشكر والتقدير » بسبب الغاء ضريبة ١٠ بالمئة . وكان اول المبادرين للقيام بهذه الخطوة رشاد الشوا ، الذي يعتبره النظام « ممثلا » لمدينة غزة ، والذي لعب دورا مكشوفيا في تأييد وترويج مشروع الملكة المتحدة . وقد جاء وصول الشوا الى عمان قبل ان تعلن الحكومة الاردنية عن اعترافها الاسرائيلي وتراكم من ارباح اسرائيل حتى وصلت هذا العام نحو ٢٠٠ مليون ليرة اسرائيلية . ومن المعروف ان اسرائيل تمنع كبار التجار في المناطق المحتلة ما تسببه « مساعدات تصدير » مائة ، تبلغ ٣٠ بالمئة من قيمة المنتجات التي يصدرونها الى البلدان العربية عبر الاردن ، كما مل مشجع لزيادة هذه الصادرات التي تصود عمان .

ان النظام الاردني بدأ يلمس خلال السنوات الماضية الضعف المتزايد الذي اخذ يلحق بنفوذ السياسي داخل الضفة الغربية تحديدا ، بسبب تراكم العداء الجماهيري وتصاعده مع استمرار الدخايع التي اقامها للمقاومة والشعب في الضفة الشرقية . ان هذا العداء الجماهيري قد ادى بالتاكيد الى عزلة بعض حلفاء النظام داخل هذه المناطق وضعف نفوذهم السياسي بشكل شديد ، والى اضطراب الحلفاء الاخرين لاجارة ومواكبة العداء الجماهيري لحكام عمان حتى لا يؤدي هذا بقايا نفوذهم السياسي بين جماهير الضفة الغربية . وهذا ما يفسر اضطراب بعض عناصر كبار التجار والملاك الى الادلاء بتصريحات نقدية احيانا لسياسة حكام عمان ، والى عزوفهم احيانا عن الزيارة العلنية لعمان واعلان الولاء المكشوف . وجاءت خطوات النظام اللاحقة التي تحمل في طياتها موقف « الترهيب والترغيب » حتى تعيد لهذه الفئات الرجعية هيبتها السياسية داخل المناطق المحتلة ، وتستعيد ولاهها للنظام وتدخلها مرة اخرى في حظيرة . لقد اتت عمليات التضييق كعرض ضريبة على صادرات الفجار ، من اجل ممارسة سياسة « الاتعاق » لهم بواسطة الضغط ، ويأتي الغاء هذه الضريبة من اجل « اقناعهم » بواسطة الاتعاق والتوقيع بالضغط اذا دعا الامر في المستقبل ، حتى ينسجموا تماما مع مطامح النظام وسياسته داخل المناطق المحتلة .

كبار التجار لا يمثلوننا

ان الخطوات المتوقعة للنظام الاردني ، والرامية الى استجلاب وفود التأييد والولاء من المناطق المحتلة ، اخذت من الغاء ضريبة ١٠ بالمئة ستارا لتحركها ، تتطلب القيام بنشاط سياسي معاكس لانطال هذه الحملة وخاصة داخل المناطق المحتلة . ان مختلف العناصر والهئات الوطنية والاتحادات والنقابات ، يقع على عاتقها الان مهمة اساسية ، في القيام بنشاط سياسي مكثف ، وعقد اوسع الاجتماعات المكثة في ظل بين كبار التجار وحكام عمان نخضم وحدهم ، وليس لها علاقة بجماهير الضفة والقطاع او بشكل تمثيلهم والظنق باسمهم .

ان حكام عمان يعتبرون كبار التجار وحدهم « الشعب » المناطق المحتلة ، واما « الشعب الاخر » فليس له في حسابات حكام عمان سوى القمع والاضخاع كما اثبت ذلك التاريخ القريب والبعيد .

ان الهمة الباهرة تكمن في فرض المزيد من العزلة السياسية على حلفاء حكام عمان وصنائعهم داخل المناطق المحتلة ، وممارسة الضغط الشعبي بكل اشكاله من اجل منع قيام وفود الولاء والتأييد ، او قمعها في احسن الحالات على الوجوه المكشوفة والمعروفة بذيليتها لسياسة حكام عمان وترويجها لمشاريع الاحتلال الصهيوني من الجانب الاخر ، مما يزيد من عزلتها ويضعف نفوذها السياسي . ان القوى الشريفة وسائر الطبقات الوطنية لجماهيرنا في المناطق المحتلة ، تكشف عبر تجربتها ونضالها ، ومن خلال السياسة العدائية المزودة التي يمارسها الاحتلال وحكام عمان ، لاضخاعها ومصادرة حقوقها ، وادعاء تمثيل مصالحها ، بان طريقتها الوحيد الراهن يمر عبر نضالها ضد الاحتلال من اجل طرده ونكسه ، وضد حكام عمان ومشاريعهم وحلفائهم داخل المناطق المحتلة والضفة الشرقية . ان شعبنا هو وحده صاحب الحق في تقرير مصيره بنفسه ، ونحو هذا الهدف ينجه نضاله ، وقد اخضر شعبنا النضال من اجل طرد الاحتلال ، وضد الرجعية الاردنية وركائزها ، حتى يضمن انتاجها هذا الحق ، وينزع القضية الوطنية الفلسطينية من التصفية ، ويوفر لشعبنا الفلسطيني في كل امكان تجمعه القاعدة والمنطلق من اجل تحرير كامل ترابه الوطني وتقرير مصيره كمشعب على هذا التراب .

بتاريخ ١٤ شباط سنة ١٩٦٦ أرسلت
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية كتابا الى
وزارة العدل رقمه ٦٧-٢ اطلعت عليه
وزارة التشريع والاستشارات و الوزارة والاى
الى ابداء الراى فى الطريقة القانونية التى
تتيح للصندوق اعادة الفلسطينيين من نظام
التعويضات العائلية التى نصت عليها
القوانين والانظمة النافذة وبعد اطلاع هيئة
التشريع على الاوراق المرفقة بالايداع كافة
نصت على ما لى :

□ وبما ان من المقرر في القانون الدولي ان اللاجئين الاجنبي لبلد ما ، يبقى اجنبيا فيه ومرعيا ، في كل ما يتعلق باحواله ، بقوانين بلده .

□ وبما أنه بالنظر لم تقدم ، وبخاصة
التشريع الحاضرة وما لم يدخل الشرع
لإيجاد حل آخر ، يمكن ، قاتوا ،
مسألة اللاجئين الفلسطينيين بالوطنين
اللبنانيين لجهة الاستفادة من نظام
التعويضات المالية » .
من هنا يبدو واضحاً أن السلطة اللبنانية
حرصت أن تبقى علاقاتها مع العمال الفلسطينيين
غير محددة فهي تعتبرهم أجانب ولكنها تمنح
عندهم الكثير من الامتيازات التي يتلها الأجانب
منفردة بقرارات شكلية لا تخفى « سوء
النية البتة » .

هذا ما يتطلب موقفاً سريعاً وحازماً من قبل الاتحادات الفلسطينية واللبنانية والقوى الوطنية والديمقراطية اللبنانية .

كما يتطلب أيضا موقفا حازما من المقاومة الفلسطينية ليس لوقف هذه الحملة الجديدة فقط وإنما للعمل من أجل وضع أسس واضحة ومحددة لعمل الفلسطينيين في لبنان تؤمن لهم حقوقهم المشروعة .

والمشكلة الكبرى التي لا تشجع رب العمل على تشغيل الفلسطيني لديه هي اضطرابه لدفع رسوم الضمان الاجتماعي عنه ، ومع ذلك فإن العامل الفلسطيني لا يستفيد من الضمان الاجتماعي الذي لا يطبق عليه !

فمن بين عشرات الالوف من العمال الفلسطينيين لا يملك اذن العمل سوى عدد لا يتجاوز « ٢٥٠ » عامل ومني ، وهؤلاء رغم حصولهم على اجازة العمل يظلون عبي حرام من حق الانتساب الى النقابات ، ومن التمتع بالحقوق التي يتمتع بها العامل اللبناني نفسه .

اما بالنسبة للنهن الحرة كالطب والمحاماة والهندسة والصيدلة فان ممارستها من قبل الفلسطينيين تبلغ في بعض الاحيان حدود الاستحالة .. اذ يتوجب لممارسة هذه المهن الالتزام الى "لنقابات المهنية" ، وهو امر غير ممكن !

ثم ان الحصول على اجازة العمل بعدد
انها مسألة اشبه بالجمرة ، فوزارة الشؤون
تطلب من الفلسطيني كافلة من رب العمل ،
تعطيه الاجازة بعد استيفاء الشروط .. ورب
العمل يرضى اعطاه هذه الكافلة اذا لم يكن يحمل
اجازة عمل ! ذلك ان رب العمل « يدرك »
مسبقا ابعاد تشغيل الفلسطيني لديه باجازه
العمل ، فهذا يتطلب منه دفع الحد الأدنى
للأجور كالتبليتي ، اما في حال عدم توفر
اجازة العمل فتضيق اجرا اقل من الحد
الأدنى .

ويتجنب رب العمل تشغيل الفلسطيني في معظم الاحيان وبالاخص في المدن حرصا على عدم تعرضه لمضايقات من قبل اجهزة السلطة .

رغم كل كليشيهات الاخوة
والاخاء والمحبة والمساواة
والتضامن التي تروجها السلطة
اللبنانية حول علاقاتها مع
الفلسطينيين ، فان الاتجاهات
الفعلية للسلطة تدل على
ممارسة النقيض في الواقع
الصوري .

يقصد ان اضطرت القوى المضادة لايقاف
 منها العسكرية البشرية ، والانتكفاء
 لنا عن المجابهة القمعية المباشرة بسبب
 لم مخططاتها ، نراها اليوم تلجأ الى اساليب
 رى قمعية ملتوية ومنعددة بهدف المزيد من
 ضيق وشد الخناق على الفلسطينيين في
 ان .

فقد برزت في الايام القليلة الماضية ظاهرة
ريبة الفلسطينيين المتواجدين في لبنان على
مد لمة عيشهم !

اذ تأكد ان عدة مواطنين فلسطينيين
 حوّلوا ، بعد سعيهم للعمل في
 المصانع في الدورة وسد
 وشية ، برفض اصحاب هذه
 صانع تشغيّلهم .. بحجة وجود
 ليمات سرية صادرة عن وزارة

عمل والشؤون الاجتماعية ، تنص
على عدم استخدام أي فلسطيني
تطوان غرامة تبلغ ألف ليرة !
وقال بعض هؤلاء المواطنين ان اصحاب
المصانع قالوا لهم بالحرف الواحد :
« نحن من اية جنسية اخرى لوظفانكم ..
ان تطوف الفلسطينيين منى » .

ومن هنا يتبين بوضوح أن المسألة ليست مسألة إجازة عمل ، وإنما هي « تصرف عدائي » ضد الفلسطينيين يشكل جزءا من حلقة من حلقات التواجد الفلسطيني في لبنان . وهذه القرارات العدائية الموضوعة تطرح قضية إجازة العمل للفلسطينيين في لبنان .

سألة احازة لعمل !

أن نظرة الدولة اللبنانية لملاقاتها مع
سُطَينيين خلال ما يزيد عن خمس وعشرين
كانت لا تتعدى « حفظ الامن
نظام » التحسد بقمع أي شكل من أشكال
هل السياسي للجاهير الفلستينين ،
مارة السطو والارهاب على الفلستينيين
ة وجاهير الضحايا بشكل خاص .

وبمرور هذه السنوات على تواجدهما يزيد
ربع مليون فلسطيني لم يكسب الفلسطينيون
العمل بدون «اذن العمل» الذي تقف

اضرابٌ واعتصام شعبي
في مخيم البرج الشمالي
ضدّ سياسة وكالة الغوث

حساسية بسيطة نجد انه لو ادت الوكالة التزاماتها من هذه الناحية لكان عدد عمال التنظيفات الحاليين يزيد على العشرين . وبالنسبة للنظافة يرحي الخدم من كثرة المزايل والنفائات المكسدة داخل المخبوالتى تحرق يوميا مما يؤدي الى تلوث البيئة ، هذا وجود اكوام كبيرة من النباتات والاسواخ مكسدة في مختلف انحاء المخبى مما ينتج عنه ازدياد عدد الجرذان ازديادا هائلا حيث نجد في كل حي وتشارع اعدادا ضخمة منها . ليس هذا وحده بل كان نتيجة تراكم هذه الاسواخ والنفائات ان زادت الحشرات كالنمل والبراغيث والصرصور وغيرها . مما يؤدي بالنتيجة الى انتشار الامراض وتشبهها كما ان هذا كله هو نتيجة قلة السموم المعطاة لكافة هذه الحشرات .

ب - التطبيب : بالنسبة لهذه الناحية فقد خصصت الوكالة طبيب واحد يتواجد ثلاثة أيام في الأسبوع ومدة دوامه تقارب ساعتين مع ان عند المرضى يكون في الغالب نائما . اما بالنسبة للادوية فالحالة اكثر سوءا حيث نجد الادوية المعطاة للمرضى في معظم الحالات (اسبرو وسلفات) هذا مزج الادوية بالماء حيث تزول فائدتها العلاجية . اما بالنسبة للتحويل الى المستشفيات الخاصة بمستشفى اوئل ديو والاميركية فنرى ان التحويل لا يتم الا عن طريق واسطة يحصل عليها . ونرى ان المرضى عند تحويله الى المستشفى المستشفيات يمر بعمليات شكية مستغرق منه وقتا طويلا مع انه يكون في حالة الخطر ، هذا وتخصص الوكالة عددا مينا من الممرضات في كل شهر للحصول على علاجات معينة مثلا تخطيط القلب او اخذ صور اشعة صدر وغيره . فهي تخصصي مثلا لتخطيط قلب معالجة واحدة في الشهر .

لتموينية ، هذا مع التلاعب الحاصل أثناء توزيع في الكيانات المعطاة مثل الطحين والارز السكر .

لهذا كان الاضراب الذي اعلن نهار الاثنين في ٢٠ - ٧ - ١٩٧٢ احتجاجا وعيانا شعبيا ضد التصفيف القائم والاهمال المستمر .

طالب شعبنا الملحة والضرورية فاموال متوكله تباد بها وهناك على كبار الموظفين يتحصل رواتب بعضهم ٦ الاف ليرة شهريا .

لذا عدا العلوات التي يحصلون عليها بينما شعبنا يعاني الحرمان والبؤس من ادنى قوته الاجتماعية (فليقتض هؤلاء السادة)

يشاهدوا مخيماتنا على الطبيعة اننا ندعومهم يشاهدوا بام اعينهم مشاكل شعبنا اليومية كي يشاهدوا اقوام الغنايات والاقدار للنقص الهائل في كيات المياه . انفسهم عوم كي يشاهدوا الاحياء حتى يظلموا

الحقيقة المريرة انه يظلمون بكل هذا يعضون الاعين لقد نفض صبرنا ولا مجال سكوت اطلاقا الابحو هذا الاكاف للاق بشعبنا واننا لهذا كله نحدد مطالبنا دون العزم والتصميم على مواصلة الاضراب الى الوصول وتحقيق الاهداف وسنستخدم الوسائل لبلوغنا من نصيبات واعتصامات .

الواقع لقد بدأت هذه الاعتصامات منذ اثنين المضي وهي قيد التنفيذ لذا نحن

طالب بما يلي :

١ - حل مشكلة المياه حلا جذريا ويكون ابتشاء بئر ارنوازي تغزه الوكالة لتخص الهائل ولزيادة عدد مراكز المياه في

كافة الاحياء ولد شبكات داخل البيوت ولزيادة كمية المياه الى الحد المطلوب .

٢ - حل المشكلة الصحية .

أ - زيادة عدد عمال النظفيات الحاليين
ب - تشمل هذه الزيادة كافة الاحياء
ج - تخصيص سيارة لنقل النفايات والاسواح خارج المخيم
د - مساعدة السكان في اقامة المراحيض والصراصير والنمل وذلك بتزويد السكان بالمعدات لشن حملة لرش احياء المخيم كله

هـ - ايجاد طبيب يداوم يومياً في عيادة المخيم مع الفاء التفتيش الوهمي كتحصيل يوم للاطفال واخر للرجال والنساء وجعل طيلة ايام الاسبوع مفتوحة للجميع

و - توفير الادوية والمعالجة الجيدة في عيادة المخيم

ز - تغيير العلاج في المستشفيات الخاصة كاونيو ديو والاميركية وغيرها وعدم وضع الفئود للتحويل اليها .

ح - اقامة شبكة مجاري داخل المخيم لتصريف القاذورات ومياه العيوش

٣ - القاذورات باعادة الاعياش المقطوعة للاطفال منذ سنة ١٩٦٦ مع تشديد الرقابة على التوزيع وعدم قطع اي مواد تموينية وإعادة المواد المقطوعة منها

٤ - اقامة زيادة مساحة المخيم ذلك لتفويض الحاجة نتيجة ازدياد عدد السكان .

مخيم برج الشمالي هو احد مخيمات الجنوب اللبناني القريب من مدينة صور وهو كبيره من المخيمات يعاني من مشاكل اجتماعية مستعصية وزمنهه كل ذلك نتيجة الاهمال والتضييق المستمر ومحاولات التصفيه التدريجية من قبل وكالة الغوث التي تعتمد في ممارستها بقصد انهاء ما تقفهم من خدشات لابناء شعبنا. وختم البرج الشمالي الذي يضم قرابة اثنا عشر الف (١٢) الف نسمة هو بصورة قففيه ومصفرة لواقع شعبنا المرير الذي يعاني يوميا مرارة الحرمان والبؤس على كل صعيد. ومخيمنا بعلاذات يواجه مشكلات اجتماعية لا تطاق على المستوى القومي الوطني والتعليمي والتي ما هنالك من امور هامة تستير حاجات اساسية وملحة اي من ضرورات الحياة الاولى. واستطيع تحديد هذه المشاكل كما يلي:

أولاً : النقص الفطري في المياه . هذه المشكلة تعتبر أولى المشاكل ومحورها التي جابهها الخيم يومية . فالوكالة لم تحاول زيادة كميات المياه المخصصة لهذا الخيم منذ ما يزيد على ستة عشر عاماً . فالكمية المخصصة يومية تقدر بـ ١٦٠ م^٣ وهذه كمية غير كافية لسد حاجات الأهالي اليومية . لذا تم العلم أن ما يزيد عن ٥٥ م^٣ منها ذهب سدى .

ان عدد السكان في ازدياد مستمر .
فيمتدنا الوحيد بين المخيمات الذي لم يتشعب
به وكالة الفوت شبكات مياه كافية ولم
توفر بئرا خاصا للخيم حيث فعلت ذلك في
بيرة من المخيمات . فجد ان عشرات
العائلات قد خصص لها مسورة مياه واحدة لا
تفي في الحقيقة استهلاك بيت واحد لجل ان
توفر الوكالة بئرا ارونوازي للخيم ليجل الى
استجار بئر تدفع سنويا مقابل استجاره
الاف ليرة لبنانية مع العلم ان هذا البئر
يستخدم ايضا لري اراضي ملكه ، هذا
ينقطع المياه عن الخيم شهرا كاملا كل
بعضة تصليح وتجهز الضخمة ، هذا
ان انقطاعها اثناء الليل وبعض غمرات
مياه مما يضطر الاهالي الى السير مسافات
كبيرة للحصول على المياه من البساتين
جاورة . وهذا النقص الطاح في المياه
يسبب الكثير من المشاكل والازعاج اليومية
للأهالي .

ثانياً - الناحية الصحية : حيث الإهمال
ممسالة النظافة والطبيب . فمن حيث
نظافة نجد نقصا هائلا في عدد عمال التنظيفات
العلم ان الوكالة تخصص لكل ٥٠٠ نسمة
لتنظيفات واحد ، بينما نجد عدد العمال
الذين لا يتجاوز المائة وبأجراء عملية

دارا بن خلدون

بيروت - ص.ب: ٩٣٠٨ - تلفون: ٢٥٣٠٨٩

صدر حدیثاً :

١- الثورة المضادة في العراق

٢ كَفَقَا (رواية وثيقة) عاصم الحنري

٣ كيف انحصرت النفسكونه ٩

١- لیف، کمر و پیرایه

٤- الفاسيوني في جلد

يضد ر ق ر ي ب ا :

١- السابعة العربية لفرنسا

٢- سورة الممتل - دراسة

٣- ١١- اكم على الصعد الزو

١- التبرع في سيرة

القمع البورقيبي والعفو الأخير عن «اللاجئين السياسيين»!

- اضرابات العمال وتصاعد النضال الجماهيري -

تونس - رسالة خاصة

عندما نود الامبريالية الامريكية عادة الحديث عن امكانية التطور بالاتجاه الرأسمالي بالنسبة لبلدان العالم الثالث ، فهي غالبا ما تعتبر ايران وتونس كائصال نموذجين لهذا التطور للدول اللاحقة بركب النظام الامبريالي . وبغض النظر عن اهداف هذا الطرح ، يبقى السؤال عن حقيقة حتى تمثيل تونس لهذا النموذج حسب الوصفة الامريكية على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي . حيث النظام الرأسمالي على الاقل يملك قاعدة اقتصادية تستند الى احتكارات ضخمة في

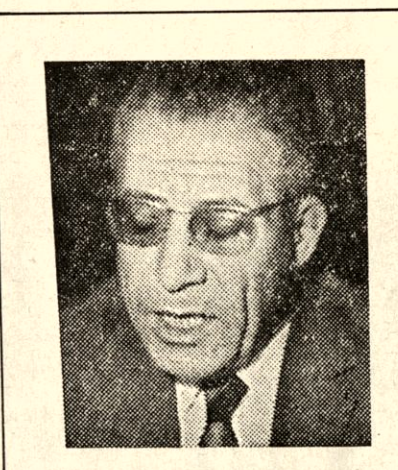
العالم . وفي تونس حيث تقع حربة الجماهير الكادحة ، وقواها الوطنية والديمقراطية خلف اسوار الحزب الدستوري الحاكم ، وتمارس اجهزة الاعلام دورها في حجب النضالات الطبقة التي يشنها العمال والفلاحون ضد النظام البورقيبي ، وحيث الاوضاع الاقتصادية تسير من سيء الى اسوأ ، والتبعية للامبريالية الامريكية والفرنسية تزداد يوما بعد يوم ، حيث النظام يعاني من عزلة خانقة على الصعيدين الداخلي والخارجي .. كل ذلك يطرح بالمقابل السؤال التالي : ما هي حقيقة الوضع العام في تونس بعد اقدام السلطة على اصدار عفو عام على «جميع» المناهضين للنظام في الخارج بين فيهم «احمد بن صالح» صاحب التجربة التعاونية الفاشلة .

ازمة النظام الحقيقية :

تعود ازمة النظام الحقيقية الى طبيعة وتركيب البنية الطبقة للنظام الحاكم المثلثي الحزب الدستوري بايديولوجية المناقضة والمعبية ، وبتركيبة الحزب الطبقة والنسي تمثل اساسا ومنذ عهد الاستقلال الذاتي عن فرنسا مجموعة من البرجوازية الصغيرة المثقفة التي تخلت تدريجيا عن اصولها الطبقة ، بالاضافة الى البرجوازية التجارية والمقاربة المرتبطة ارتباطا وثيقا بالامبريالية ، والتي تمت اصلا في ظل الوجود الاستعماري الفرنسي لتونس ، حيث دعم انداك الاحتلال الفرنسي مواقعها السياسية ضد كافة القوى الوطنية والتقدمية الاخرى التي عارضت مسألة الانفصال عن فرنسا . وبسبب الشروط المحففة والمهينة بحق الشعب التونسي التي فرضها الاستثمار الفرنسي كشرط اساسي لاعطاء تونس الاستقلال الذاتي والمرتبط بمصالح الاحتكارات الفرنسية مباشرة ، بالاضافة الى مساهمة الاحتلال الفرنسي والحزب الدستوري الجديد بقيادته الجديدة (الديوان السياسي الجديد الذي أعلن طرد صالح بن يوسف من الحزب لمعارضته مبدأ التفاوض) بقمع كافة التحركات الجماهيرية المسلحة ضد الاحتلال الفرنسي وقمع بعض العناصر الوطنية في الحزب الدستوري الجديد



بورقية



الهادي نوبره

الذي عقد صفقة خيانة وطنية مع الاستثمار الفرنسي (قمع انتفاضة الجنوب المسلحة في الخمسينات) . وبعد الاستقلال حرص النظام على توثيق علاقته مع دول المعسكر الغربي ، ونهج طريق التطور الرأسمالي بمساعدة المعونات الامريكية والفرنسية لضمان مصالح البرجوازية التونسية ومصالح الاحتكارات الفرنسية والامريكية . لكن قيادة ونهج الحزب الدستوري وايدولوجيته لم تستطع حل مشاكل البناء الاقتصادي والتحرر السياسي ... بل زادت التبعية السياسية للدول الامبريالية ، وخاصة امريكا ، بزيادة الارتباط الاقتصادي معها ، واصبحت تونس عبارة عن سوق للاحتكارات الفرنسية والامريكية ، ومشروعاً مبنياً لتوظيف رؤوس الاموال في مشاريع استهلاكية تدر الربح السريع بسبب وفرة الايدي العاملة الفقيرة ورخصها ، ووفرة المواد الأولية ، وقرب الاسواق الافريقية التي تمكن الاحتكارات الامبريالية من غزوها بواسطة النظام التونسي الذي لعب دور الوسيط الكبرادوري بين الاحتكارات الامبريالية ، وبين الجماهير الافريقية المستقلة .

ان فشل النظام فيما بعد الاستقلال في بناء اقتصاد وطني مستقل ، ومحاولة منه لطمس حقيقة الصراع الطبقي المحتدم في تونس ، وكوسيلة لقطع الطريق أمام القوى التقدمية الوطنية والتقدمية الاخرى التي عارضت مسألة الانفصال عن فرنسا . كخروج اللازمة القومية يوم بعد يوم اسلام منه في الحصول على ثقة الجماهير ، واعادة ترتيب الوضع الاقتصادي في مجالي الصناعة والزراعة . ولم تؤد سياسته الا الى افكار المزيد والمغالبية الساحقة من الجماهير ، وارتفاع نسبة الضرائب على كاهل القوى الكادحة ، ونشر البطالة (أكثر من ٤٠ الف عامل عاطل عن العمل سنويا) ، وتخريب الصناعة اكثر فآكثر عن طريق دعم القطاع الخاص وعدم المساس به واحكام قبضته الحديدية على الثغرات العمالية ومصادرة حقوقهم الديمقراطية

مهل تعني قضية العفو عن اللاجئين السياسيين انها عملية امتصاص للنقمة الجماهيرية المتسدة داخل تونس نفسها ؟

تصاعد النضال الجماهيري

ان تطور النضال العمالي والطلابي الحزري في تونس المناهض للنظام يؤكد ان الحزب الدستوري يلجأ الآن بعد الاضرابات والانتفاضات الجماهيرية المارمة التي عمت معظم انحاء المدن التونسية في العام الماضي القادى باسقاط النظام ، الى عملية خداع سياسية للجماهير من خلال محاولات امتصاص النقمة الجماهيرية بواسطة اعطاء بعض الحريات الاجتماعية البرجوازية (كحرية المرأة مثلا التي نلناها من عبودية الرجل الى عبودية الدولة والحزب ايضا !) وبواسطة الهاء الجماهير الشعبية بالمؤتمرات والمهرجانات المستمرة لاضفاء الصبغة الوطنية للنظام ، والاستفادة من ذلك في مواجهة تزايد حدة النضالات الجماهيرية العمالية والفلاحية ، والتطوع امام الاحزاب الوطنية والتقدمية التونسية بسيف العنف والنقمة المسلط فوق رؤوسهم ورؤوس الاجنحة المناهضة له .

ان الاضرابات التي خاضها العمال في مناجم الجنوب ، واضراب عمال السكك الحديدية ورفضهم استقبال بورقية لدى زيارته لمنطقتهم ، واضراب عمال الشركة الوطنية للنقل ، وتصاعد موجة التظاهرات السياسية المطالبة في المنستير ، وقصر هلال ، وسوسة ، وتظاهرات الطلاب الثانويين والجامعيين في العام الماضي من اجل اطلاق سراح (بن جنات) كان لها اهمية كبيرة في تصعيد حدة النضالات الطبقة في تونس وتأكيد الالتحام بين الطلبة الثوريين ومجموع العمال والفلاحين الفقراء .

ان ازدياد هجرة الفلاحين الفقراء من الريف الى المدن اعطى ايضا العمال التونسيين مزيداً من الدفع لتحقيق المطالب الوطنية والديمقراطية ، ومجموع هذه النضالات التي نتم مختلف ارجاء المناطق التونسية تدل بشكل واضح على المحتوى التقدمي لهذه النضالات التي تمثلت في الشعارات المطروحة المطالبة بالخير والحرية . ومن الواضح ان كافة الانتفاضات الجماهيرية (المالية والمطالبة خاصة) والتي احدثت فيها التناقضات وبرز فيها العنف الرجعي بصفة مكثوفة تندرج في سياق تطور الحركة الشعبية من حيث المحتوى السياسي لنضالها والاشكال الملموسة التي اتخذها هذا النضال . فحركة الطلاب مثلا انصبت بطابع جماهيري تعدت فيه حدود المطالب الطلابية والتفت فعليا مع المطالب العمالية والشعبية الامر الذي اوضح الى حد بعيد طبيعة كلا المعسكرين ، معسكر النظام البورقيبي والطبقة الحاكمة التي يمثلها الذي تستغل عزله يوما بعد اخر ، وتنفذه الانتفاضات والتناحرات المصلحية من الداخل بين اجنحته .

معسكر ثان يقف فيه العمال الفقراء والفلاحون والطبقة التي خندق واحد بواجهة النظام الرجعي المتحالف مع الامبريالية الرجعية العربية .. وعلى الرغم من ضعف الهياكل التنظيمية الوطنية والتقدمية في تونس لكن يبدو واضحا ان تطور مجرى النضال الديمقراطي والوطني للطبقة العاملة والفلاحين الفقراء لا بد وان يبرز على المدى القريب التنظيم الثوري الذي يمثل فعلا الطبقة العاملة والفلاحين التونسيين . ان المصانع تشهد الان بدايات الاولين من التجمع وتشكيل خلايا ثورية عمالية ..

وتأتي قضية العفو عن اللاجئين السياسيين التونسيين اليوم لتبرهن بالضبط عن خوف النظام القائم من القوى الشعبية المعارضة ، والذي يحاول فيها جهده الاثارة على الاوضاع الراهنه له بمختلف الوسائل والسبل الممكنة ..

قبرص تدافع عن استقلالها في وجه الاصراف الأمريكية

شن مؤيدو الجنرال غريفا - زعيم منظمة «ايوكا» السريّة الارهابية - في الاسابيع الاخيرة سلسلة من العمليات العسكرية كان اهمها خطف وزير العدل القبرصي من منزله في العاصمة - نيقوسيا . تأتي هذه الحيلة بعد فشل كبار احبار الكنيسة القبرصية في دفع المطران مكاريوس الى الاستقالة . وكان هؤلاء قد اصدروا وثيقة يعلنون فيها حرمان رئيس الجمهورية القبرصية من منصبه كرئيس اعلى للكنيسة القبرصية لكن مكاريوس سارع الى اعتبار الوثيقة لاغية ، ودعا الى اجتماع موسع لرؤساء الطائفة الارثوذكسية عزل على اثره الاحبار الثلاثة .

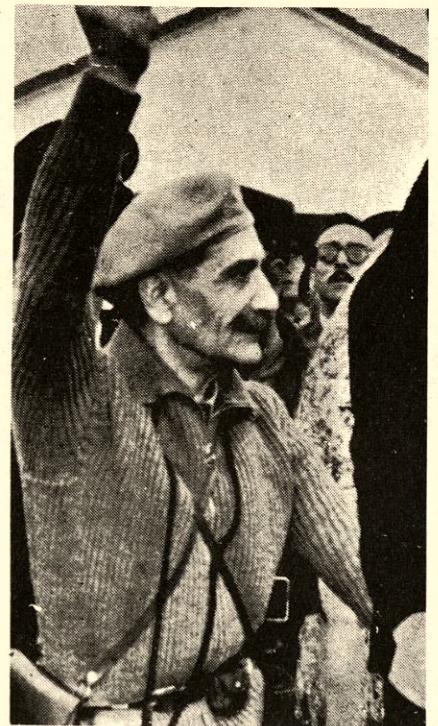
الوحدة القبرصية مع اليونان والعوامل المعاكسة

دفعت تصفية المعارضة الدينية بجماعة غريفا الى تصعيد نشاطهم الارهابي بقصد اجبار الحكم على الرضوخ لشروطهم او على الاقل المعارضة بشكل واضح عندما أعلن بابادوبولوس القبول بالمفاوضات معهم . فتحركت الخلايا السرية التابعة لمنظمة «ايوكا» - التي تأسست خلال النضال من اجل الاستقلال ضد الاستعمار البريطاني للجزيرة - وشنّت الهجمات على مراكز الشرطة وعلى مخازن الاسلحة ثم انتقلت الى خطف وزير العدل والى شن غارة مسلحة على المقر الصيفي للمطران

مكاريوس . هدف جماعة غريفا المعلن هو تحقيق وحدة قبرص القبرصية مع اليونان . غير ان هذا الهدف يخفي وراءه اهدافا اخرى لها صلة وثيقة بسياسة قبرص الخارجية وبموقعها الاستراتيجي في هذا الجزء من البحر الابيض المتوسط . فالواقع ان الوحدة مع اليونان هي المطلب المشترك لجميع القبارصة اليونانيين على اختلاف اتجاهاتهم السياسية . غير ان الاعتراضات على الوحدة القبرصية تنبع من الاعتبارات التالية :

□ معارضة القبارصة الانراك - الذين يشكلون عشرين في المئة من سكان الجزيرة - لاي شكل من اشكال الوحدة مع اليونان . معتبرين ان ذلك يهدد بزوال كيانهم السياسي مكاريوس والقضاء على استقلال الجزيرة . اليونان وتركيا .

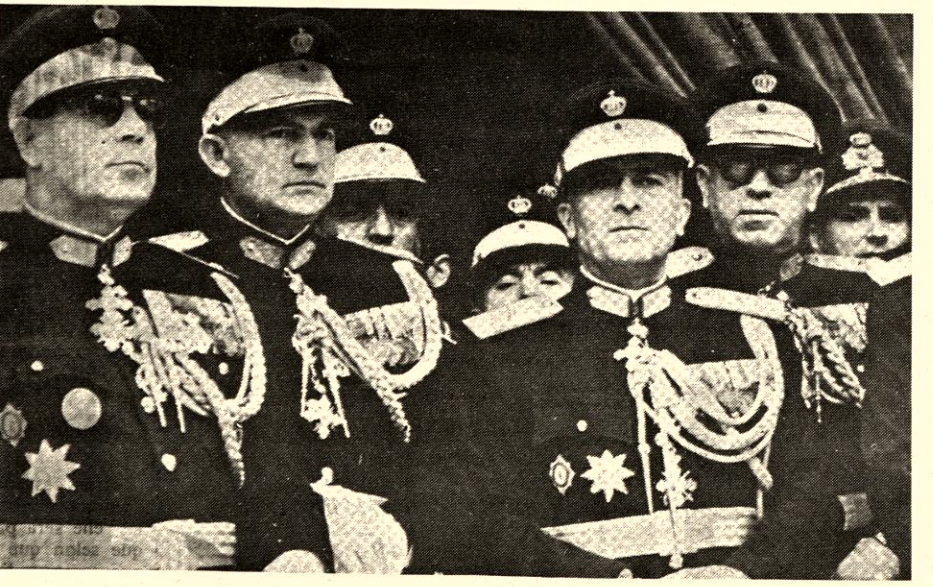
□ معارضة القسم الاكبر من القبارصة اليونانيين للحكم الفاشي القائم حاليا في اثينا بدعم من الاستثمار الاميركي . وقد برزت هذه المعارضة بشكل واضح عندما أعلن بابادوبولوس قيام الجمهورية في اليونان . وتوجد في الجزيرة حركة نقابية نشطة ، يسيطر عليها الحزب الشيوعي القبرصي «اكيل» ، هذه الحركة التي حققت مكاسب نقابية وسياسية هامة خلال العامين الماضيين ، ترفض الوحدة مع اليونان في ظل حكم الكولونيلات . منذ استقلال الجزيرة ، تكونت



برجوازية قبرصية يونانية مع نمو قطاع الخدمات والصناعة الخفيفة . هذه البرجوازية تلك مصالح متنافسة او حتى متضاربة مع مصالح البرجوازية اليونانية . وهي تميل الى تأييد المطران مكاريوس .

حملات غريفايس ومشاريع حلف الاطلسي

□ هذه الاعتبارات تدفع بالرئيس مكاريوس نحو تأجيل مسألة الوحدة مع اليونان الى اجل غير مسمى . اما اصرار جماعة غريفا على انتهاء «الوضع الشاذ» الذي تعيش الجزيرة في ظله ، حسب رأيهم ، فهو بهدف الى اخراج موقف مكاريوس والقضاء على استقلال الجزيرة . والاساسي في هذا الوضع الشاذ - من وجهة نظر جماعة غريفا - تسلم مكاريوس بسياسة استقلالية ترفض الانضمام الى الاحلاف العسكرية في المنطقة . بينما الضغوط الاستعمارية الامريكية تسير باتجاه الصاق قبرص بالحلف الاطلسي ، بشكل او باخر ، بقصد تعزيز الجناح الحيوي من هذا الحلف . وجدير بالملاحظة هنا ان الحملة الاولى ضد الرئيس مكاريوس بدأت بعد ايام قليلة من اعلان الحكم العسكري في اليونان انه قد منع الاسطول السادس الاميركي حق استخدام مرافق «بيريه» اليوناني . فوجت الحكومة اليونانية الى مكاريوس انذارا



الشعب يضفي شرعية ما على نظام ديكتاتوري مدني شبيهه بديكتاتورية «نيو» في فيتنام . في الواقع يكرس الدستور اليوناني الجديد الفاشية مضيفا عليها فقط طابع الديكتاتورية

واخيرا اعطى النظام اليوناني لنفسه دستورا جديدا يكرس قيام الجمهورية . كما سمح لنفسه ايضا ان يدعو الشعب اليوناني الى تصديق ذلك . ويطمح الاجنرالات اليونانيون من وراء ذلك ان يبرروا

هزيمة الانتخايات اليونانية

البرلمانية . ويحافظ الرئيس في هذا الدستور السلطة التنفيذية والتشريعية المطلقة مجالات الدفاع والظلام الصام والشر الخارجية . فهو الذي يمين مثلا الثلاثة ورئيس الوزراء ويسمي رؤساء القوات المسلحة كما يعلن الاحكام المعمول ويصمي ايضا عشرين من اعضاء القنين ، اما الاعضاء الباقون فيتم بعد ان تصدق على ترشيحهم لجنة دبعنها رئيس الجمهورية . يكرس دستور الدستور سلطة جورج بابادوبولوس الرجل القوي في اليونان الذي ينفذ على تصريح لديرها الجديد قائلا : - اننا نستطيع ان ارد على سؤال ما اذا بابادوبولوس عميلا لنا ، وعلى كل غائنا غالبا ما نتعاون معه .

الحرية ص

القمع البورقيبي والعفو الأخير عن «اللاجئين السياسيين»!

- اضرابات العمال وتصاعد النضال الجماهيري -

تونس — رسالة خاصة

عندما نود الامبريالية الامريكية عادة الحديث عن امكانية التطور بالاتجاه الرأسمالي بالنسبة لبلدان العالم الثالث ، فهي غالبا ما تعتبر ايران وتونس كاضل نموذجين لهذا التطور للدول اللاحقة بركب النظام الامبريالي . وبغض النظر عن اهداف هذا الطرح ، يبقى السؤال عن حقيقة حتى تهيئ تونس لهذا النموذج حسب الوصفة الامريكية على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي . حيث النظام الرأسمالي على الاقل يملك قاعدة اقتصادية تستند الى احتكارات ضخمة في العالم .

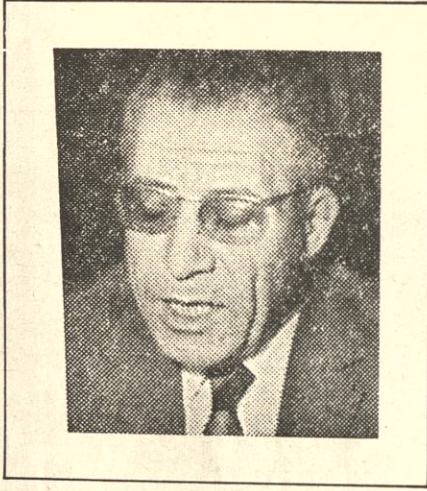
وفي تونس حيث تقع حربة الجماهير الكادحة ، وقواها الوطنية والديمقراطية خلف اسوار الحزب الدستوري الحاكم ، وتمارس اجهزة الاعلام دورها في جيب النضالات الطبقة التي يشنها العمال والفلأخون ضد النظام البورقيبي ، وحيث الاوضاع الاقتصادية تسير من سيء الى اسوأ ، والتبعية للامبريالية الامريكية والفرنسية تزداد يوما بعد يوم ، حيث النظام يعاني من عزلة خانقة على الصعيدين الداخلي والخارجي .. كل ذلك يطرح بالقابل السؤال التالي : ما هي حقيقة الوضع العام في تونس بعد اقدام السلطة على اصدار عفو عام على « جميع » المأهضين للنظام في الخارج بمن فيهم « احمد بن صالح » صاحب التجربة المعاونية الفاشلة .

ازمة النظام الحقيقية :

تعود ازمة النظام الحقيقية الى طبيعة وتركيب البنية الطبقة للنظام الحاكم المثالي الحزب الدستوري بايديولوجية المتناقضة والعجيبة ، وبتركيبة الحزب الطبقة والتي تمثل اساسا ومنذ عهد الاستقلال الذاتي عن فرنسا مجموعة من البرجوازية الصغيرة المقتة التي تخلت تدريجيا عن اصولها الطبقة ، بالإضافة الى البرجوازية التجارية والعقارية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالامبريالية ، والتي نبت اصلا في ظل الوجود الاستعماري الفرنسي لتونس ، حيث دعم اذاك الاحتلال الفرنسي مواقفه السياسية ضد كافة القوى الوطنية والتقدمية الاخرى التي عارضت مسألة المفاوضات مع الاستعمار الفرنسي آنذاك بسبب الشروط المجحفة والمهينة بخصب الشعب التونسي التي فرضها الاستعمار الفرنسي كشرط اساسي لاعطاء تونس الاستقلال الذاتي والمرتبط بمصالح الاحتكارات الفرنسية مباشرة ، بالإضافة الى مساهمة الاحتلال الفرنسي والحزب الدستوري الجديد بقيادته الجديدة (الديوان السياسي الجديد الذي أعلن طرد صالح بن يوسف من الحزب لمعارضه مبدأ التفاوض) بقمع كافة الحركات الجماهيرية المسلحة ضد الاحتلال الفرنسي وقمع بعض



بورقيبة



الهادي نويرة

الذي عقد صفقة خيانة وطنية مع الاستثمار الفرنسي (قمع انتفاضة الجنوب المسلحة في الخمسينات) . وبعد الاستقلال حرص النظام على توثيق علاقته مع دول المسكر الغربي ، ونهج طريق التطور الرأسمالي بمساعدة المعونات الامريكية والفرنسية لضمان مصالح البرجوازية التونسية ومصالح الاحتكارات الفرنسية والامريكية . لكن قيادة ونهج الحزب الدستوري وايدولوجيته لم تستطع حل مشاكل البناء الاقتصادي والتحرر السياسي ... بل زادت التبعية السياسية للدول الامبريالية ، وخاصة امريكا ، بزيادة الارتباط الاقتصادي معها ، واصبحت تونس عبارة عن سوق للاحتكارات الفرنسية والامريكية ، ومشروعاً نمراً لتوظيف رؤوس الاموال في مشاريع استهلاكية تدر الربح السريع بسبب وفرة الأيدي العاملة الفقيرة ورخصها ، ووفرة المواد الأولية ، وقرب الاسواق الاقليمية التي تمكن الاحتكارات الامبريالية من غزوها بواسطة النظام التونسي الذي لعب دور الوسيط الكبيرادوري بين الاحتكارات الامبريالية ، وبين الجماهير الاريقية المستغلة .

ان فشل النظام فيما بعد الاستقلال في بناء اقتصاد وطني مستقل ، وكبحاوله منه لطمس حقيقة الصراع الطبقي المحتدم في تونس ، وكوسيلة لقطع الطريق أمام القوى التقدمية التونسية ، كل هذا دفع النظام لطرح موضوع (الاشتراكية الدستورية) كخروج للارزمة المتدنية يوما بعد يوم املا منه في الحصول على ثقة الجماهير ، واعادة ترتيب الوضع الاقتصادي في مجالي الصناعة والزراعة . ولم تؤد سياسته الا الى افكار المزيد والمغالبية الضرائب على كاهل القوى الكادحة ، ونشر البطالة (اكثر من ٤٠ الف عامل عاطل عن العمل سنويا) ، وتخریب الصناعة أكثر فأكثر عن طريق دعم القطاع الخاص وعدم المساس به واحكام قبضته الحديدية على الثقات المعالية ومصادرة حقوقهم الديمقراطية

وتزايد الديون الخارجية وخاصة نحو الولايات المتحدة الامريكية . الامر الذي يفسر بالضبط ايضا على الصعيد السياسي مساندة النظام التونسي للسياسة العدوانية الامريكية ضد الشعب الفيتنامي ، بالنسبة الى مزيد من الهيمنة من قبل منظمة النقد الدولية ، والبنك الدولي للاعمار والتنمية الذي طالب الحكومة التونسية في العام الماضي بتخفيض قيمة الدينار التونسي ليتوافق ذلك مع حقيقة الوضع الاقتصادي العام والاعتماد على نظام الخدمات والسياحة لتأمين العملة الصعبة التي يمكن ان تدعم مواقع النظام بالإضافة الى المعونات الامريكية . وفي مجال الزراعة لم يتمكن النظام من تحقيق هدفه من اقامة التعاونيات الزراعية ، والتي كانت عنصر التماس حاول خلق وهم لدى الجماهير التونسية باشتراك الحزب الدستوري الخادعة ، حيث لم تكن لا الطريقة ولا المحتوى يشير الى اي تغير فعلي في علاقات ووسائل الانتاج القائمة ، كل ما هنالك فقد جرت عملية تدعيم اصلا للقوى الطبقة صاحبة الملكية الكبيرة بالإضافة الى سياسة الإبقاء على اراضي المهرمين الفرنسيين في تونس ، وتم تجريد الفلاحين الصغار من اراضيهم واعتبارهم اجراء لدى النظام والذي مارست عنصره البيروقراطية واجهزته الفاسدة ايشع استغلال لهم لبناء وتعزيز مصالحهم الفردية ، في ظل حزب يسعي هو اصلا لتدعيم موقعه السياسية والاقتصادية من خلال هذه العناصر الفاسدة نفسها وهذا الى حد قريب يفسر عليها التناقض بين اجنحة وكل الحزب على تعزيز اوضاعهم ومصالحهم الذاتية .

ان خوف النظام التونسي يدفع بكلية الحزب القوية (بورقيبة — الهادي نويرة) التي ممارسة ايشع انواع القمع الجسدي والمعنوي للحفاظ على اوضاعها الرأهنة ازاء « بديسد الكل الاخرى في الحزب (المستيري — الادغم — احمد بن صالح) .. وهذا ايضا يفسره خطاب الحبيب بورقيبة على اثر هرب بنين صالح والذي أعلن فيه عزم النظام على تصفيته بشكل ضمني ..

مهل تعني قضية العفو عن اللاجئين السياسيين انها عملية امتصاص للنقمة الجماهيرية المشتدة داخل تونس نفسها ؟

تصاعد النضال الجماهيري

ان تطور النضال العمالي والطايب الجذري في تونس المناهض للنظام يؤكد ان الحزب الدستوري يلجا الان بعد الاضرابات والانتفاضات الجماهيرية العارمة التي عمت معظم انحاء المدن التونسية في العام الماضي المتأدية باسقاط النظام ، الى عملية خداع سياسية للجماهير من خلال محاولات امتصاص النقمة الجماهيرية بواسطة اعطاء بعض الحريات الاجتماعية البرجوازية (كحرية المرأة مثلا التي نقلتها من عبودية الرجل الى عبودية الدولة والحزب ايضا !) وبواسطة الهاء الجماهير الشعبية بالمؤتمرات والمهرجانات المستهيرة لاضفاء الصبغة الوطنية للنظام ، والاستفادة من ذلك في مواجهة تزايد حدة النضالات الجماهيرية المعالية والفلاحية ، والتلويح امام الاحزاب الوطنية والتقدمية التونسية بسيف العنف الوطني والوطني للوحدة التتبع من ذلك

المناهضة له . ان الاضرابات التي خاضها العمال في مناجم الجنوب ، واضراب عمال السكك الحديدية ورفضهم استقبال بورقيبة لدى زيارته لمنطقتهم ، واضراب عمال الشركة الوطنية للنقل ، وتصاعد موجة التظاهرات السياسية المطالبة في المنستي ، وقصر هلال ، وسوسه ، وتظاهرات الطلاب الثانويين والجامعيين في العام الماضي من اجل اطلاق سراح (بن جنات) كان لها اهمية كبيرة في تصعيد حدة النضالات الطبقة في تونس وتأكيد الالتحام بين الطلبة الثوريين ومجموع العمال والفلاحين الفقراء .

ان ازدياد هجرة الفلاحين الفقراء من الريف الى المدن اعطى ايضا العمال التونسيين مزيدا من الدفع لتحقيق المطالب الوطنية والديمقراطية ، ومجموع هذه النضالات التي تعم مختلف ارجاء المناطق التونسية تدل بشكل واضح على المحتوى التقدمي لهذه النضالات التي تهتف في الشعارات المطروحة المطالبة بالخير والحرية . ومن الواضح ان كافة الانتفاضات الجماهيرية (المعالية والطايبية خاصة) والتي احدثت فيها التناقضات وبرز فيها العنف الرجعي بصفحة مكشوفة تدرج في سياق تطور الحركة الشعبية من حيث المحتوى السياسي لنضالها والاشكال المبروسة التي اتخذها هذا النضال . فحركة الطلاب مثلا انصفت بطابع جماهيري تعسدت فيه حدود المطالب الطلايبية . والتفت فعليا مع المطالب المعالية والشعبية الامر الذي اوضح الى حد بعيد طبيعة كلا المعسكرين ، معسكر النظام البورقيبي والطبقة الحاكمة التي يمثلها الذي تستغل عزله يوما بعد اخر ، وتنغزه التناقضات والتناحرات المصلحية من الداخل بين اجنحته .

معسكر ثان يقف فيه العمال الفقراء والفلاحون والطبقة في خندق واحد بمواجهة النظام الرجعي المتحالف مع الامبريالية الرجعية العربية .. وعلى الرغم من ضعف الهياكل التنظيمية الوطنية والتقدمية في تونس لكن يبدو واضحا ان تطور جدرى النضال الديمقراطي والوطني للطبقة العاملة والفلاحين الفقراء لا بد وان يفرز على المدى القريب التنظيم الثوري الذي يمثل فعلا الطبقة العاملة والفلاحين التونسيين . ان المصانع تشهد الان البدايات الاولى من التجمع وتشكيل خلايا ثورية معالية ..

وتأتي قضية العفو عن اللاجئين السياسيين التونسيين اليوم لتبرز من بالضبط عن خوف النظام القائم من القوى الشعبية المعارضة ، والذي يحاول فيها جهده الإبقاء على الاوضاع الرأهنة له بمختلف الوسائل والسبل المبكدة ..

قبرص تدافع عن استقلالها في وجه الاصراف الأمريكية

مكاربوس .

هدف جماعة غريفاش المعلن هو تحقيق وحدة قبرص القوية مع اليونان . غير ان هذا الهدف يخفي وراءه اهدافا اخرى لها صلة وثيقة بسياسة قبرص الخارجية وبوقعها الاستراتيجي في هذا الجزء من البحر الابيض المتوسط . فالواقع ان الوحدة مع اليونان هي المطلب المشترك لجميع القابضة اليونانيين على اختلاف اتجاهاتهم السياسية . غير ان الاعتراضات على الوحدة القوية تنبع من

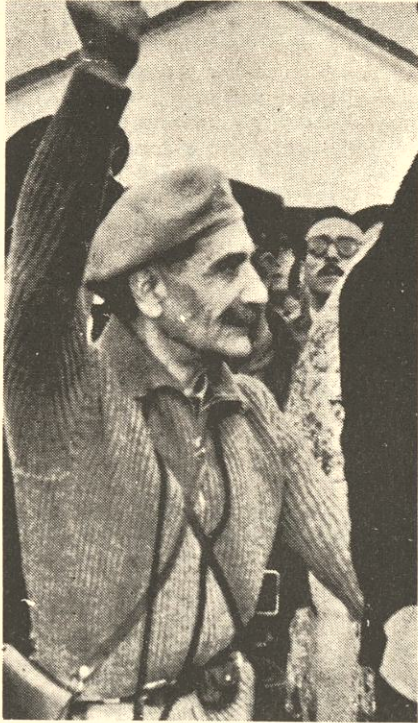
الاعتبارات التالية : □ معارضة القابضة الاثراك — الذين يشكلون عشرين في المئة من سكان الجزيرة — لا يشكل من اشكال الوحدة مع اليونان . معتبرين ان ذلك يهدد بزوال كيانهم السياسي زوالا نهائيا . والمطالبة بالوحدة القوية في ظل هذا الوضع تعني تقسيم الجزيرة بين اليونان وتركيا .

□ معارضة القسم الاكبر من القابضة اليونانيين للحكم الفاشي القائم حاليا في اثينا بدعم من الاستثمار الاميركي . وقد برزت هذه المعارضة بشكل واضح عندما أعلن بابادوبولوس قيام الجمهورية في اليونان . وتوجد في تأسست خلال النضال من اجل الاستقلال ضد الاستثمار البريطاني للجزيرة — وشتت الهجمات على مراكز الشرطة وعلى مخازن الأسلحة — ثم انتقلت الى خطف وزير العدل والى شن غارة مسلحة على المقر الصيفي للمطران

شن مؤيدو الجنرال غريفاش — زعيم منظمة « ايوكا » السريسة الارهابية — في الاسابيع الاخيرة سلسلة من العمليات العسكرية كان اهمها خطف وزير العدل القبرصي من منزله في العاصمة — نيقوسيا . تاتي هذه الحملة بعد فشل كبار احيار الكنيسة القبرصية في دفع المطران مكاربوس الى الاستقالة . وكان هؤلاء قد اصدروا وثيقة يعلنون فيها حرمان رئيس الجمهورية القبرصية من منصبه كرئيس اعلى للكنيسة القبرصية . لكن مكاربوس سارع الى اعتبار الوثيقة لاغية ، ودعا الى اجتماع موسع لرؤساء الطائفة الارثوذكسية عزل على اثره الاحبار الثلاثة .

الوحدة القوية مع اليونان والعوامل المعاكسة

دفعت تصفية المعارضة الدينية لجماعة غريفاش الى تصعيد نشاطهم الارهابي بقصد اجبار الحكم على الرضوخ لشروطهم او على الاقل القبول بالمفاوضات معهم . فتحركت الخلايا السرية التابعة لظقة « ايوكا » — التي تأسست خلال النضال من اجل الاستقلال ضد الاستثمار البريطاني للجزيرة — وشتت الهجمات على مراكز الشرطة وعلى مخازن الأسلحة — ثم انتقلت الى خطف وزير العدل والى شن غارة مسلحة على المقر الصيفي للمطران



برجوازية قبرصية يونانية مع نمو قطاع الخدمات والصناعة الخفيفة . هذه البرجوازية تلك مصالح متناقضة او حتى متضاربة مع مصالح البرجوازية اليونانية . وهي تميل الى تأييد المطران مكاربوس .

حملات غريفاش ومشاريع حلف الاطلسي

□ هذه الاعتبارات تدفع بالرئيس مكاربوس نحو تأجيل مسألة الوحدة مع اليونان الى اجل غير مسمى . اما اصرار جماعة غريفاش على انتهاء « الوضع الشاذ » الذي تعيش الجزيرة في ظله ، حسب رأيهم ، فهو يهدف الى اخراج مكاربوس والقضاء على استقلال الجزيرة . والاساسي في هذا الوضع الشاذ — من وجهة نظر جماعة غريفاش — تمسك مكاربوس بسياسة استقلالية ترفض الانضمام الى الحلف العسكرية في المنطقة . بينما الضغوط الاستعمارية الامريكية تسير باتجاه الصاق قبرص بالحلف الاطلسي ، بشكل او باخر ، بقصد تعزيز الجناح الحيوي من هذا الحلف . وجدير بالملاحظة هنا ان الحملة الاولى ضد الرئيس مكاربوس بدأت بعد ايام قليلة من اعلان الحكم العسكري في اليونان انه قد منح الاسطول السادس الاميركي حق استخدام مرفأ « بيريه » اليوناني . فوجئت الحكومة اليونانية الى مكاربوس انذارا



الشعب يضفي شرعية ما على نظام ديكتاتوري مدني شبيه بديكتاتورية « نيو » في فينما .

في الواقع يكرس الدستور اليوناني الجديد الفاشية مضيفا عليها فقط طابع الديتاتورية

واخيرا اعطى النظام اليوناني لنفسه دستورا جديدا يكرس قيام الجمهورية . كما سمح لنفسه ايضا ان يدعو الشعب اليوناني الى تصديق ذلك . ويطنج الاجترالات اليونانيون من وراء ذلك ان يبرروا

هزيمة الانتخايات اليونانية

تطالبه غية بحل الشرطة القبرصية اليونانية وبسحب الاسلحة التي كان مكاربوس قد وزعها على انصاره بعد عودة غريفاش سرا الى الجزيرة من اليونان . كما طالبت بتشكيل حكومة « وحدة وطنية » يساهم فيها انصار الزعيم السابق لظقة « ايوكا » .

الهدف من هذا الانذار كان واضحا : تجريد مكاربوس من القوة العسكرية الوحيدة التي يسيطر عليها ، وهي الشرطة والمجيشا ، وعزله عن القوى التقدمية التي حصلت على ٤٢ بالمئة من الاصوات في الانتخابات الاخيرة . استطاع مكاربوس انذاك التوصل الى تسوية مع النظام اليوناني ، فقل بنسليم جزء من الاسلحة التي استوردها من تشيكوسلوفاكيا . هكذا جددت الازمة حتى بادر الاجبار الثلاثة الى تفجيرها من جديد عند اعلانهم عزل مكاربوس عن رئاسة الكنيسة القبرصية .

ومع ان مكاربوس يمثل الجناح القبرصي اليوناني المتمسك باستقلالية الجزيرة وحيداها تجاه مشاريع الحلف الاستعمارية ، الا ان مجابهته لضغوط الاستثمار الاميركي وعملائه — من كولونيات يونانيين الى جماعة غريفاش في قبرص نفسها — تبرزت بعدد من نقاط الضعف ادت الى اضعاف المقاومة الاستقلالية تجاه هذه الضغوط .

□ لا يزال مكاربوس مترددا في بسط السيادة القبرصية على كافة مؤسسات الجزيرة . ف رغم موقفه المعلن في معارضة الحلاف والقواعد العسكرية ، لا تزال توجد في قبرص قاعدتان عسكريتان بريطانيتان لا تخضعان لابة رقابة من قبل الحكومة القبرصية . كما انه لم يستطع ، منذ بداية الازمة ، ان يفرض سيطرته على الحرس الوطني القبرصي اليوناني الذي لا يزال تحت امرة ضباط يونانيين تابعين مباشرة لاثنا . □ ولعل الاهم من ذلك ، ان مكاربوس كان يفضل خلال فترة طويلة التوصل الى حلول قوقية مع اليونان بدل الاعتماد على القوة الشعبية التي تؤيده . ظل مترددا في شأن توزيع الاسلحة على انصاره ، كما حاول لجم المبادرات الرأهية الى تنظيم معارضة شعبية منظمة وسليحة ضد غريفاش . مع تصاعد الحملة الارهابية لجماعة غريفاش في تونس تؤدي سياسة الحزب القوقية والتزدد الا الى عواقب وخيمة على استقلال قبرص تجاه المشاريع الاستعمارية . فلا سبيل نحو مقاومة فعالة للضغوط الامريكية والمخططات لحلف الاطلسي والكونوليات اليونانيون سوى سبيل المعارضة الشعبية المنظمة والمسلحة .

البرلمانية . ويحافظ الرئيس في هذا الدستور على السلطة التنفيذية والتشريعية المطلقة في مجالات الدفاع والنظام العام والشؤون الخارجية . فهو الذي يسمي مثل الوزراء الثلاثة ورئيس الوزراء ويسمي رؤساء القوات المسلحة كما يعلن الاحكام العرفية . ويسمي ايضا عشرين من اعضاء البرلمان الثنين ، اما الاعضاء الباقون فيتم انتخابهم بعد ان تصق على ترشيحهم لجنة دستورية عينها رئيس الجمهورية . يكرس تبني هذا الدستور سلطة جورج بابادوبولوس ، الرجل القوي في اليونان الذي ينفذ مخططات الاستخبارات الامريكية كما يؤكد على ذلك تصريح لديرها الجديد قائلا : — انني لا استطيع ان ارد على سؤال ما اذا كان بابادوبولوس عميلا لنا ، وعلى كل حال . فاننا غالبا ما نتعاون معه — .

الاستعمار الاميركي يحاول اضعاف الشرعية الديمقراطية على النظام الدكتاتوري وبالقفل غان الضغوط الامريكية المتتامة

كانت من الاسباب التي دفعت الكولونيل الى اللجوء الى هذه «التجربة الديمقراطية» وكانت هذه التجربة ان تفلت من سيطرة الساعين اليها . فاطلاقا من الحملة التشبعية للمعارضة ، وخاصة في المدن ، كانت الإغلبية الساحقة من الشعب تؤكد عشية الانتخابات انها ستعارض مشروع الدستور الجديد ، وقد فرضت قوة المعارضين على باباوبولوسى المزعج قبل ساعات من بداية الاستفتاء : « مهما كانت نتائج الاستفتاء فلقد قررت الثورة متابعة مسيرتها حتى انجاز رسالتها التأسيسية جابت من اجلها » .

لقد قام النظام اليوناني ، بتخ انصهار
الممارسين ، بصلات ارمائية على الصميدين
الدعائي والانتخابي .
فعلى الصميد الدعائي اوى النظام ان
الاستغناء يتعلق فقط بمسالة قبول او رفض
الملكية الممنحة ، اما نظام الجبرالات فلن يكون
موضوعا للثقة ، وفي الوقت نفسه قام النظام
بعملية ابتزاز سياسي اوى من خلالها ان
انصار الممارسين لا يعني رفض نظام
الكولونيالات بل يدل فقط على ان عملية نقل
المسؤوليات الى الشعب يجب ان تتم
بطا . اكثر . لقد انصهر النظام اليوناني لا ن
الشعب قد وجد فيه مثلا للديمقراطية ، على
المكس فهو قد انصهر لا الكولونيالات كانوا
قد هددوا بتشيدي الحقى القمعي لنظامهم .

المهزلة الانتخابية تردّد على مدبريها
 أما على الصعيد الانتخابي فإذا ما تمّ قبول المشروع بنسبة ٨٠ في المئة فذلك يعود الى ممارسة الازهاب والبكسين الى تزوير نتائج المظاظ الريفية . اذ لم يكن هناك في بعض مراكز الاقتراع الا اوراق تحمل صيغة - نعم - كما كانت الاوراق التي تحمل صيغة - لا - تداول في مراكز اخرى ، توسّع خارج تداول الناخبين ، وكان على هؤلاء ان يتجرّؤا على طلبهم من الحدود .

وفي المنخفض ، حيث كان يصعب التزوير المضبوط فقد حصل المعارضون على نتائج مشرفة جدا . نعم نقل عن ٤٠ بالمئة كما نالوا الاكثريه في بعض المدن .

واليوم اذا ما ربح النظام رهانه فان قوى المعارضة قد خرجت اقوى من المعركة الانتخابية. والارجح ان بابادولوس اطلق رغبا عنه ، حركة شعبية تطالب بديمقراطية حقيقية ضد تسلط وعمالة الكولونيالات . فالحركة الطلابية التي كانت الجبارة الى مقاطعة الديكتاتورية تستعيد تحركاتها في تشرين . واذا ما استمرت زيادة الاسعار الجنوبية فسيفقد من الصعب على النظام ان يكسر الاضرابات العمالية كماكان يفعل خلال السنوات الاخيرة . كما ان الوضع في الجيش هو ايضا مثير للقلق كما اثبت ذلك تمرد البحارة اليونانيين الذين طلبوا حق الجسوء السياسي في ايطاليا .

خرج النظام من هذه المركة أقل قوة .
ولكي يتحاشى الاضرار الزمنية على محاولته
الليبرالية الخجولة فهو ان يسعى الى تطبيق
دستوره الجديد قبل عام ١٩٧٥ .
اما في صفوف المعارضة ، فقد يكون
الملكيون والليبراليون على الاصح على
استعداد لتعاون مع النظام في حال قبوله
ببعض السموات مع البروجوازيات
الليبرالية . ويؤكد ذلك ان الكولونيالات
تحدثون منذ الان عن رفع الاحكام العرفيةقبل
عام ١٩٧٤ واجازة العمل الحزبي - لغير
الحزب الشيوعي والتنظيمات اليسارية
ليما . - .

ان المهزلة الانتخابية لبادادوبولوس
سترتد عليه . وعلى ذلك فان المعركة
لحاسمة في سبيل الخبز والحرية
ضد النظام الفاشي الذي لم يستكمل
بعد تحوله من ديكتاتورية عسكرية
الى ديكتاتورية مدنية ، هذه المعركة
ستفوز وهي قادرة على الانتصار .

استهلاك الأراضي في المناطق المحتلة
القدس العربية
نموذج لخطوات الدمج
والنهوיד الصهيونية

لم تزل اسرائيل ماضية في تنفيذ سياستها ، في الأراضي المحتلة ، القائمة اساسا على فرض الاحتلال كواقع وكحقيقة ثابتة ونهائية ، وذلك عن طريق تهجير السكان العرب بمختلف الوسائل ، من اجل الاستيلاء على ارضهم ومن ثم زرعها بالمستوطنات اليهودية .

وبعد اكتشاف الحجم الضخم لعمليات استيلاء الاراضي في المناطق المحتلة ، دار نقاش واسع في الاوساط السياسية والصحافية الاسرائيلية خلال شهري اذار ونيسان من السنة الجارية حول هذه المسألة .

ولم يقتصر الاشتراك في هذا لنقاش على الهيئات الاسرائيلية الصهيونية المسؤولة عن مسألة الاستيطان اليهودي ، بل شارك فيه ذلك كثير من الاشخاص بصورة فردية ، خصوصا اولئك التجار الطامحون الباحثون عن الربح السريع .

والمتبع لمسألة استهلاك الأراضي العربية
أدرك بوضوح أن سلطات الاحتلال قد لجأت
إلى مصادرة واستهلاك مناطق شاسعة من
أراضي تقدر بعشرات الآلاف من الدونمات،
ذلك بأسلوب واحد أساسي هو المصادرة
الاعتصاب، مما يعني أن مسألة بيع
أراضي من طرف السكان العرب غير واردة
فحسب. وحتى الذين تصادر أراضيهم فهم
مضطرون للحصول على تعويضات كمقابل
صور.

ثم انه ليتى خفيا ان هدف هذا الاستيلاء
على الاراضي في الضفة الغربية وغزة .
تنفيذ مشاريع الاستيطان .

ومعك السلطات الاسرائيلية ، منذ احتلال ١٩٦٧ على تنفيذ برنامج توطين في مناطق المحتلة ، تم بوجبه اقامة ٤٣ مستوطنة عسكرية حتى الان .

وقد اعتمدت سلطات الاحتلال على عدد من السائيلين لتحقيق املاك الاراضي العربية المستولى . ونذكر من هذه السائيل :

- ١ - الاستيلاء على اراضي الدولة وممتلكاتها .
- ٢ - الاستيلاء على اراضي الفاتحين وممتلكاتهم .
- ٣ - مصادرة الاراضي واغلاقها « لغراض الامن » .
- ٤ - اجبار المزارعين على تبديل اراضيهم .
- ٥ - شراء الاراضي من اصحابها .

وقد تمكنت بهذه الوسائل من الاستيلاء على مساحات الأراضي التالية من مجموع أراضي الضفة الغربية البالغ ٦ ملايين دونم :

- ١ - أراضي الـ١٦ للدولة ١٩٤٠.٣.١٦ دونما . وتضم مناطق مبنية وزراعية وحرجية . وتلال جرداء مساحتها ٣٠٠ ألف دونم
- ٢ - أملاك الغائبين ومساحتها ٣٢٨٧٨٩٠٠ دونما . بالإضافة إلى ١٠.٣٤٠ عقارا . والغائبون هم أهالي الضفة الذين كانوا خارجها في أثناء حرب حزيران ولم تسمح لهم سلطات الاحتلال بالعودة .
- ٣ - أراض في منطقة : القدس مساحتها ١٨٠.٠٠٠ دونم . وتوضعت على ثلاث نقاط
- ٤ - أراض مساحتها غير محددة ، انزعزت من أصحابها بختف وسائل الإغراء والفسط .

وسجلت لشعاب صندوق أراضي إسرائيل .
والأفراد وشركات اسرائيلية

لاستيلاء على القدس !!

سوف نقصر - هنا - في تفصيل مسألة
لتهجير والاستيلاء والاستيطان على منطقة
أحدة من الأراضي المحتلة هي منطقة مدينة
القدس، لاعتبار أساسي، هو الاتفاق بين

دولة اسرائيل
دائرة الاجراء
القدس
ملف رقم ٧٢-٧٦٨٥
رقم ٢٥٧٠٦
ال : فاروق القطب (ابن صاحبة البيت)
العنوان : حارة اليهود - القدس
القديمة
إنذار
حسب بند ٧ من قانون الاجراء سنة ١٩٦٧ موجه لك تحذير انه خلال ١٠ ايام من تاريخ استلام هذا الانذار عليك تسليم وزير المالية واسطة وكيل المستشار القضائي للحكومة . حك في الدوار المكونة من رفعتين ومطبخ وبنافع والغائمة على قطعة ارض مفروقة بالبلوك ٣٤٠٣٤٠ في حارة اليهود في القدس القديمة في خلية من اى انسان وابان طلب تنفيذ الامر قدم بواسطة عامي : م . بن زيف - م . كوشن
٢١ عنوانهم : شارع ابن تيمبل
٢٢ القدس

[illegible]

نموذج من الانذارات للاستيلاء عنوة على المنازل في الحي اليهودي بالقدس العربية بحجة
خلوها من السكان

بجمل الاطراف الحاكمة في اسرائيل على
مسألة تهويد هذه المدينة ، والعمل الفعلي
اليومي على فرض هذا التهويد .
وحين اعلان ليفي اشكول رئيس وزراء
اسرائيل السابق في ٢٩ - ٩ - ١٩٦٧ بان
اليهود يجب ان يسكنوا القدس القديمة « لانه
لا ذا يقم اليهود في القدس الشرقية لستلاف
العالم يوما : لماذا حاربنا اذن » . حين
هلان اشكول ذلك يصبح واضحا ان مسألة
لتهويد الكامل لبلدية القدس مستمرة بنشاط
(اسع منذ قيام الاحتلال . لطابع الصهيونية
بالقدس ذاتها) (المسماة بالقدس الشرقية)
في اطباع قديمة ومتنوعة ومعروفة بحيث لا
تحتاج الى ربطها بادلة .
اذا بعد خضبة اسابيع فقط من سقوط القدس
عام ١٩٦٧ اخذت وزارة الاسكان الاسرائيلية ،
بناء البيوت الاولى من عشرة الاف مسكن
علت ان تستقبحها في مدينة القدس في مدى
ربيع سنوات . وفي ابول من نفس العام
ننقل بعض اعضاء حركة بني عكيه (اي
بناء كاعته) الى القدس « اليهودية » ..
سكنوا ما كان يعرف باليهودي داخل
سوار القدس - وتبعد هؤلاء اليهود الذين
ينقلوا الى منازلهم الجديدة في يوم راس

انذارات باخلاص
منزلے پیابے السالط

[illegible]

نموذج للاخطارات التي دأبت على ارسالها
شركة اعادة واعمار الحي اليهودي في
القدس .

السنة اليهودية الجديدة .

وفي شباط ١٩٦٨ اختير تل الخضر في شمال شرق القدس ، لبناء مستعمرة . وتقرر البدء ببناء ٢٥٠ بيتا لاسكان عشرة الاف اسرائيلي . واستمر ترميم الحي اليهودي في القدس القديمة ، وتأهيله لاسكان ، وبلغ ما صرف على ذلك ، اخر ١٩٦٨ ، ٦٤ مليون ليرة اسرائيلية . وخصصت ٨٤ مليون ليرة للعمل نفسه في العام ١٩٦٩ .
والدبر العام لوزارة الاسكان يضيف ان ... بيتا اخر سوف تقام في احياء وضواحي اخرى من القدس ليجاز بها خمسة الاف اسرائيلي .

ورغم تصريح الوزير الداخلية الاسرائيلي («ها ارتس») الاسرائيلية بان «لا تخبر» القنصل ولا توجيهاه ولا مشاهير التاهيل، نجحت في استجلاب يهود العالم، «الا ان ذلك لم يمنع سلطات الاحتلال من متابعة البناء وتشييعه» فانفاست حيا جديدا من ١٤٠٠ مسكن في الشمال الشرقي من القدس، (منطقة شغافط على الطريق الى رام الله) سمي «حي ليفي اشكول»، وسبيت المنطقة جميعها «رامات اشكول» - اي ارتفاعات اشكول - ثم اعلن ان ٢١٠٠ مسكن تبني في هذه الارتفاعات على امتداد شارع النبي صموئيل وبين ربيع ٧٠ - وربع ٧١ اقيم ٢٤٠٠ مسكنا.

أما في جبل الكر فاقم مئة مسكن ، ثم استولي على أراض واسعة في وادي الجوز وشرع ببناء ٢٧ بيتا لاسكان مئة عائلة .
وعقد اتفاقا مع ممول كندي لبناء ٦٠٠ بيتا في الهضبة الفرنسية بالقدس . وأقيم كذلك الفا بيت في منطقة التبي يعقوب بين القدس ورام الله . و ٢٢٠ بيتا في جنعت هاميفار ، و ٢٠ عنبرا في جبل سكوبس هذا على جانب استمرار وضاعد أعمال البناء في تل الذخيرة والشيخ جراح وكرم لوز .
ثم كان أن خرجت سلطات الاحتلال بمشروع مدينة القدس الكبرى والتي تضم رام الله والبيرة وبيت جالا ، والهدف الاساسي هو نزوح الصفة العربية عن المنطقة ، وذلك لاسكان اغلبية يهودية فيها .
وحجة الدعو في هذا المشروع هو ان الحدود الطبيعية للقدس هي سلسلة الجبال المحيطة بها : من مرتفعات مار الياس وبئر راجيل وصور باهر وجبل الزيتون وجبل سكوبس الى القطع على طريق رام الله .
والتيكيد على الصفة اليهودية بدى ببناء مستعمرة ماتر سدورف ، التي بنوها الوكالة اليهودية ، وتمهد يهود بريطانيا تأميم

لهاجين لها .
واثن واذر الاسكان الاسرائيلي ان مئة
الكل يهودي وزير سيقومون في القدس عالم
١٩٧٤ مع بناء ٢٠٠ مسكن في النبي يعقوب
١٨٠٠ في الهضبة الغربية ١٠٠٠ مسكن في
شوشنيل القسول ٥٠٠ مسكن في الشهورية .
ويمكن التماس ان مجموع ما صادرة سلطات
الاختلال من اراضي منطقة القدس قد بلغ
٢٠٦٨ دونما ، نوزعت على المناطق التالية
١٩٦٨ في مابين في الجدول المنشور مع هذا
القال :

.. القرى العربية المحيطة بالقدس

ان هذه الإرقام حول الأراضي المصادرة تعود الى تاريخ الشهر السابع من عام ١٩٧٢. و منذ عام ١٩٦٨ حتى الآن امتدت عمليات المصادرة على شملت اجزاء اوسع من الأراضي العربية ، قسم منها يقع في اراضي القدس، والبلاتية وهو الاكبر انتزع من عشر قرى عربية تحيط بالقدس وموزعة كالتالي : ٧١ دونم شرق قرية القدس ، ٨٤٠ دونم تحس قريتي النبي صموئيل وبيت حنينا شمالي غرب القدس ، ٢٢٤٠ دونم في جبل المكبر وقرية صور باهر جنوبي القدس .

٢٧٠٠ دونه تخص قرية بيت صفافا جنوبي
غربي القدس .
١٠٠ دونه لقرية قلنديا شمال القدس وتقع
ضمن ارض المطار .
١٢٠ دونما خارج اسوار القدس غربا .
١٠٠ دونه حول اسوار القدس .
وستستلم سلطات الاحتلال على هذه
الاراضي اربع ضواحي سكنية يهودية تسع
لـ ٢٥٠٠٠٠ يهودي جديد ، ومناطق ضاعية
وسياحية وفنادق . ومن الجدير بالذكر ان
سلطات الاحتلال قد عمدت بعد حرب ٦٧ بقتل
الى اعادة انشاء وتوسيع الهي الهي يهودي
داخل السور بعد ان هدمت الهي الغفري
ونزعت بملكية املاك العرب والاقواق الاسلامية
الى اربعة احياء مجاورة هي حي المغاربة
وباب السلسلة والشدف وقسم من حي
الشران .

ورغم ان نسبة المواضين العرب الذين غادروا مدينة القدس هي نسبة ضئيلة ، رغم كل عمليات الصادرة والإرهاب والإغراء التي مارستها سلطات الاحتلال ، فان العدو لا يكتف من ممارسة كل الوان الضغوط وتقديم المغريات من اجل ارغام السكان على المغادرة مستخدما في ذلك عدد من الوسائل :

١ - فرض الضرائب العالية والباهظة ، والعمليات والمعارك والاملاك والباكين واصحاب الحال التجارية الواسطة وحتى الكبيرة منها .

وإذا اردنا اخذ امثلة على هذا مما نشره صفح المناطق المحتلة نفسها ، نجد ان محلا صغيرا مثل « نغوفتة لنديس » الواقع في سوق الطماطين قد ازدهت الضريبة اذترغعليه ١٩٧٦ ليرة وكانت عام ١٩٧٥ تبلغ ٢١ ليرات الى ٣٠٠٠ ليرة عام ١٩٧٣ . مما جعل صاحب الحل يعجز عن الدفع ويضطر لافلاخ بعله .

ومحلات بركات في باب العمود ، يقول اصحابها :

«تقدر قيمة الضريبة عن سنوات ٦٨-٧٢ بحوالي ١٢٠٠٠ ليرة إسرائيلية .. وهذا المبلغ خالي من الإضواء الاقتصادية سيئة للغاية، وقد كنا نبيع الإمتصة إلا أننا اضطررنا وتحولنا لبيع الأغراض الفكرية .. ولو قيسم الحل بكل ما عيه لا تقارب المبلغ الذي طلبته الضريبة .»

٢ - صادرة ما يسمى باملاك الفاتنين ، الذين نزحوا عن المدينة ، رغم أن عائلاتهم تقيم في هذه البلد في بعض الأحيان .

٣ - وضع اليد والاستيلاء على البيوت والمقارنات ، بجهة القيام بأعمال عمرانية- وإنشاء أسواق وشوارع .. الخ .

المسامرة والوسطاء
وتستخدم سلطات الاحتلال فئة من المسامرة

جدول الأرضي المصادرة من سلطات الاحتلال

وجهة الاستثمار	بالدولم	المساحة الصادرة	المنطقة
اقامة وحدات سكنية	٦٦٠		سكوبس
اقامة وحدات سكنية	٧٦٥		النبى يعقوب
وحدات سكنية	٢٢٤٥		شعفاط ووادي الجوز
وحدات سكنية			أراضي السمار وأراضي الصوافة
اقامة ملاعب لطلاب	٦٠٠		بين جبل المكبر والطور
الجامعة العربية			بالقرب من جبل المكبر
وحدات سكنية	٢٥٠		بيت ساحور
وحدات سكنية	٧٠		مدينة القدس
تحويلها الى مقبرة لليهود	٢٠٠		جبل الطور
ضمها الى المنطقة التي سببت	٢٠٠		بين القدس وشعفاط
« هي اشكول » في الشبخ			
جراح لاقامة وحدات استيطانية			مدينة القدس والى الشمال
اقامة مجمع خاص لدوائر	٦٠		من مستشفى المقاصد الخيرية
المستدروت واستكمال الطوق			
الاستيطاني حول القدس			
			طبايا - جنوبي القدس
			والقطاع المحاذي لسور البلدة
			التقدمية
ايضا لاحكام الطوق			بيت ساحور/القدس
اسكان مستوطنين	١١٢٠		بيت عنان شمالي غربي القدس
اسكان مستوطنين	١٢٠٠		من اراضي منطقة التير
	١٥٠٠		من النبي يعقوب وشعفاط
			وبيت حنينا والنبي صموئيل
بناء مساكن للمهاجرين الجدد	١٠٠٠		وبيت ونل الفول
تسقي مشروع « القدس الكبرى »	٢٦٤٠		القطاع العربي من القدس
	٢٠٠		بيت جالا
منشآت تابعة للجامعة العبرية			العيسوية
وقد اشترت هذه الاراضي			اراضي في قلب القدس واخرى
الكرن كايبت لاسرائيل			من مؤسسات دينية مسيحية
لانشاء مستوطنة			فيضاحا كثار عتسيون والطرون
لتشجيرها بالاشجار الحرجية	٤٠٠		من اراضي قطنا
اقامة مستوطنات	٤٦٠٠		شرقي بيت اكسا
	٤٠٠		اراضي بعلية قلنديا
	٢٠٠		صور باهر
بناء وحدات سكنية	٤٠٠٠		مدينة القدس
انشاء منطقة صناعية	١٢٠٠		القدس ، وطريق المطار
مبان سكنية	٢٠٠٠		صور باهر
	١٥٠		بيت حنينا
لزراعتها بالاشجار	١٠٠		بيت اكسا
اقامة فرع للسوق المركزية	٢٣		بالقرب من قلنديا
اقامة مصانع	٣٥٦		جنوب مطار القدس
اقامة منطقة صناعية	٢٥٠٠		منطقة عتلا

٢٤ المناطق المحتلة .

ان مقاومة سياسة المصادرة والنهويد ، رغم خطورتها البالغة في مختلف مناطق الضفة والقطاع ، الا انها تبدو اشد خطورة في مدينة القدس المهددة بالدمج الكامل والاغراق من سكانها ، وهذا يتطلب مباشرة النضال من اجل اقامة لجان واسعة في الريف والدين لمقاومة سياسة المصادرة والنهويد . لقد ظلت اجراءات العدو في الاستيلاء على اراضي القرى ، لا تلقى رد الفعل المطلوب وخاصة داخل المدن ، مما يتطلب بالاشارة في اقامة «لجان مقاومة المصادرة» لوضع حدد لاساليب سيطرة الارض ، وتعزيز صفوف الفلاحين في زرعهم من خلال التضامن الواسع معهم على امتداد المناطق المحتلة . ان تركنا الوطنية داخل المناطق المحتلة التي تبتز بنهرى واسع جديد ، مطالبة باعتبار اكثر وسائل النضال الراهنة جماهيرية ، من اجل تحقيق اتحاد الشعب بكامله لمقاومة الخطوات التي يقدم عليها الاحتلال ، والسير على طريق طرده وبكنسه عن ارض الوطن .

ووسطاء البيع ، لاقاء سكان القرى المحيطة بمدينة القدس ببيع اراضيهم مقابل اثمان مرتفعة ، خاصة وان الضرائب المباشرة على هذه الاراضي في ارتفاع مستمر . ورغم ان نشاط الاسريرة لا يلقى اي نجاح يذكر ، فان سياسة مقاومة السماسرة وتاديبهم تظل من اولى مهام القوى الوطنية وخاصة داخل منطقة القدس .

لقد ادت اجراءات الاحتلال رغم قسوتها ، الى يقظة ونمو الحس بالتحدي الوطني بين جماهير القدس ، التي ساهمت بشكل بارز في سائر اعمال الضلال والاضرابات والاحتجاجات الجماهيرية التي كان اخرها الاضراب الشامل يوم الخامس من حزيران . . ورغم تكرار احاديث المسؤولين الصهاينة حول دمج القدس الشرقية كليا ، فان هذا لم يققده جماهير القدس الثقة بانتصار نضالها ضد الاحتلال مترابطة مع نضالات جماهير الضفة والقطاع . مما زالت مدارس القدس ونواديه ، واهاليها قوة رئيسية من قوى النضال الوطني

ماذا وراء عرض قابوس التفاوض مع ثوار عُمان

نشرت إحدى وكالات الأنباء ، في الأسبوع الماضي ، خبراً مفاده أن قابوس - سلطان عمان - كلف أحد الدبلوماسيين العرب التوسط مع الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي بقصد فتح المفاوضات بين الطرفين لـ « إنهاء الحرب في ظفار » .

ليست هذه هي المرة الأولى التي يذاع فيها مثل هذا الخبر ، ففي السابق ، عرض أكثر من طرف عربي رسمي الوساطة ، بطلب من قابوس أو بموافقة ضمنية منه . أن هذه المروض ، التي لا زالت تجري حتى الآن في كواليس الدبلوماسية العربية ، تعلن أولاً بأول أفلاسي كامل مخططات قابوس لاحتواء الثورة وتصفيها . كما تثبت انهيار كافة وعوده وأوامره بصدد مستقبل الكفاح المسلح في جنوب عمان .

فور تسليح الحكم - في الانقلاب الذي أعده البريطانيون منذ ثلاث سنوات - وعد قابوس بتطهير البلاد من « حفنة من الشيوعيين المحدثين » وانهاء الثورة في غضون أشهر قليلة . وتباهى معه الضباط البريطانيون في ادعاءاتهم . ومن أجل هذا الهدف - جرى توسيع قوات السلطنة وتحديث تدريبها وتسلحها . وأخذت قوات الكوماندوس البريطانية تشارك مباشرة في العمليات العسكرية . لكن الحصيلة كانت هزيمة الحملة تلو الحملة . والعجز عن ترسيخ موطئ قدم في جبال ظفار المنيع .

وعندما أخفقت سياسة الحملات العسكرية . لجأ قابوس إلى سياسة تصفية الثورة بواسطة « الإصلاحات » والخدمات الاجتماعية في ظفار . إلا أن هذه أيضاً لم تزعج إيمان جماهير عمان بقضية تحررها الوطني والاجتماعي . فضلاً عن كون استمرار الحرب في ظفار أخذ يبتلع حصصاً متزايدة من دخل السلطنة ، ويشل أي قدرة على الإصلاح الفعلي - هذا إذا افترضنا أن النية في الإصلاح الفعلية كانت متوافرة أصلاً .

بعد فشل الحملات الأولى ، اعتمد الاستعمار البريطاني سياسة « أقلية » الحرب . فاستقدم قابوس أعداداً كبيرة من الضباط والخبراء من أبناء المنطقة أو الدول العربية .

الضباط الأردنيون - الذين خططوا ونفذوا مجازر اليلول والاحراش في الأردن - تولوا تحديث جهاز الاستخبارات . الضباط الباكستانيون والهنود يلعبون دور مساعدي الضباط البريطانيين . وأخيراً . القوات الأيرانية تتولى تعزيز الكوماندوس البريطاني في الحملات العسكرية . ولكن رغم كافة هذه المحاولات . ظلت قوات السلطنة ، والقوات المحلية والبريطانية . عاجزة عن تحقيق أي من أهدافها العسكرية المعلنة : قطع خط التموين بين ظفار واليمن الديمقراطية وبناء المواقع العسكرية في المنطقة الجبلية . ولم يجد نفعا استبدال قائد عسكري بريطاني بقائد آخر . فقد ظلت النتيجة واحدة .

أمام أفلاس وإخفاق كافة هذه المحاولات ، كانت قوات الثورة تصعد هجماتها وتنقل الصراع إلى عمان الداخل .

- شهدت مدن وقرى عمان ، على امتداد السنوات الثلاث الأخيرة . نهوضاً ملموساً في النضالات العمالية والطلابية والتحركات الوطنية بمختلف أشكالها ، وقد بلغ هذا النهوض حداً دفع قابوس إلى أخلاق كاذوبة « مؤامرة الانقلاب » المعدة ضده . لشن حملة ارهاب واسعة النطاق ضد العناصر الوطنية شملت مشايخ القبائل والضباط والجند والمدرسين ورجال الدين والعمال والنساء . انتهت هذه الحملة بمحاكمات سرية اعدم خلالها عشرة من المناضلين الوطنيين وصدرت أحكام سجن طويلة بحق العشرات . إلا أن كافة هذه الإجراءات لم تؤد إلا إلى تعميق الهوة التي تفصل السلطة العميلة ، التابعة للاستعمار البريطاني ، عن الجماهير العمالية .

- عرفت الآونة الأخيرة تصاعداً ملموساً في العمليات العسكرية لقوات جيش التحرير الشعبي في إقليم ظفار . اضطرت بريطانيا إلى الاعتراف بأنها خسرت عدداً من ضباطها وجنودها في المارك مع الثوار ، كما اضطرت مؤخراً إلى الاعتراف ، لأول مرة ، باسقاط إحدى طائراتها المقاتلة فوق المنطقة الغربية الحرة . وليس أدل على تصاعد حملات قوات الثورة من الأنباء المتواترة يومياً عن الخسائر الفادحة التي تبنى بها قوات

السلطنة في منطقة « صرفيت » وعن تصف الثوار المتكرر لصلالة ، عاصمة ظفار ومركز القاعدة البريطانية الجوية .

إذا صحت الأخبار حول مبادرات قابوس لعرض المفاوضات على الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي ، فإنها تكشف بدون أي شك ، عجز السلطنة العميلة وكافة القوى الداعمة لها - من استعماريين أميركيين وبريطانيين إلى خبراء عسكريين أردنيين وباكستانيين وهنود وسعوديين وجنود إيرانيين - عن قهر ارادة شعب عمان وتصميمه على تحرير بلاده من كافة أشكال السيطرة الاستعمارية واقامة سلطة ديمقراطية تسمح له بأن يسيطر على مقدراته وثرواته بنفسه . كما تشكل هذه الأخبار صفة في وجه الأوباق العميلة - هنا في بيروت خاصة - التي تكرر منذ أكثر من سنتين أن الثورة قد « انتهت » ، وأن كل ما في الامر لا يتعدى بعض المخايب الحليلة لم يبق أمام قوات السلطنة إلا تطهيرها نهائياً من « الشيوعيين » !!

كذلك فالأخبار المتواترة عن عرض قابوس للمفاوضات لـ « إنهاء الحرب في ظفار » . تشكل أدانة جديدة للأطراف العربية الرسمية . المحبوبة على الصف المعادي للاستعمار . التي حاولت تخفيف الاعباء التي تتكبدها السلطنة . بسبب حربها الاجرامية ضد أهالي ظفار . بتقديم مختلف أشكال المعونات المادية والاقتصادية . كل ذلك باسم الوقوف في وجه « المد الشيوعي » !!

ثم أن خبر عرض المفاوضات ليس مفاجئاً لسبب آخر . هو أن التخلي عن ظفار ومنحها استقلالها أو القبول حتى بانفصالها عن السلطنة كان دائماً العلاج الأخير للثورة التي تدعو اليه الأوساط البريطانية . أخيراً ، ينطوي العرض على خدعة مفضوحة لم تعد تنطلي على أحد . خدعة تحاول اظهار قابوس بظهر القائد النيابي المسالم . الذي يخوض الحرب رغماً عنه . ويدعو لوقف « اقتتال الأخوة » . أن هذه الخدعة تسعى لوضع الثوار في موقع من يصر على مواصلة القتال بأي ثمن .

إن الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي هي صاحبة القول الفصل بأية قضية تتعلق بمصالح جماهير عمان والخليج ومستقبل ثورتها . ذلك أنها ، باعتبار أعضائها أنفسهم ، الممثلة الشرعية للجماهير وقائدة نضالها التحرري . وهي ستقول كلمتها في هذا الامر عندما ترى أن الضرورة تدعوها لذلك .

يبقى أن جماهير عمان حملت السلاح من أجل أهداف ومطالب محددة : تحرير كامل التراب الوطني من السيطرة الاستعمارية القديمة والجديدة ، اقامة سلطة ديمقراطية على أنقاض النظام السلطاني الرجعي العميل ، سيطرة الشعب على مقدراته وثروته النفطية وتسخيرها لخدمة تطوره وتقديمه وللإسهام في المعركة العربية ضد الاستعمار والصهيونية ، في سبيل هذه الأهداف ، فإن حمل السلاح ليس حقاً وحسب ، وإنما هو واجب أيضاً ، وجماهير عمان إن تلقى سلاحها لا بتحقيق أهدافها هذه في التحرر الوطني والاجتماعي !

في هذا العدد :

- موقف الجبهة الشعبية الديمقراطية من عملية أئنا .
- تلك المحاكمات في المغرب .
- لبنان : انبعاث نزعة سوفيتية جديدة .
- ثمرة نصوص للينين حول النضال الاقتصادي والحرب والكفاح المسلح .

حقيقة موقف شركات النفط الأمريكية وحقيقة « إنذارات » السعودية !



الجميع

بيروت - الاثنين ١٣/٨/١٩٧٣ - العدد ٦٣٢ - السنة ١٣ - المجلد ٢٥ قرناً لبنانياً



وثيقة هامة من الأراضي المحتلة

طرد الاحتلال
وحمل تقرير المصير